قراءة نقدية في مصطلح (التداول)

مع تقويم لساني بين الاتجاه التداولي وبعض الاتجاهات المعرفية الأخرى

أشرف عبد البديع عبد الكريم

١/ ٠: قراءة نقدية في مصطلح (التداول) والبدائل المقترحة في المؤلفات العربية(*):

١ / ١ : ملاحظات أولية:

حين واجه الباحثون العرب مشكلة نقل pragmatics إلى العربية، تعددت الاجتهادات المتنوعة له، بل اختلطت وتضاربت أحيانًا، على ما سيبدو واضحًا، وانطلقت هذه التنوعات من أسباب فلسفية ولسانية ونقدية، وقد تفاوت حظها من التوفيق بتفاوت حظوظ أصحابها من المعرفة الوثيقة بأصول التصورات المنقولة، وسلامة الأداة الناقلة، والإحاطة بتراث العربية في موضوع النقل.

وقد قدم الباحثون العرب عددًا من المكافئات العربية المقترحة له، غير أن حظها تفاوت بين الشيوع والانتشار من ناحية، وأن بعضها على جانب من الغموض غير قليل، من ناحية أخرى، والمكافئات العربية التي وقعت عليها، من خلال متابعة المؤلفات التي اطلعت عليها، أذكرها في هذا البيان الموجز:

١ ــ التداولية:

ــ د. أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية.

ــ د. طه عبد الرحمن: تجديد الفكر وتقويم التراث.

ــ د . أحمد المتوكل: التداولية في اللغة العربية.

ــ د. طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي.

ــ د. أحمد الإدريسي: تداوليات الخطاب ولسانيات السكاكي.

ــ د. حافظ إسماعيلي علوي: التداوليات علم استعمال اللغة.

ــ د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب.

ــ د.صابر الحباشة: الأبعاد التداولية في شروح التلخيص.

ــ القاموس الموسوعي للتداولية، الجزء الأول، والجزء الثاني.

ــ الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر. محمد يحياتن.

ــ د. محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر.

ــ د. خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية.

ــ د. نعمان بوقرة: ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين.

(*) ينبغي أن أشير إلى أن هذه القراءة في هذه المؤلفات، لا تقلل بحال من الأحوال من قيمتها العلمية، إذ إن قيمتها ثابتة راسخة في بابها، ولو كان الأمر خلاف ذلك، ما أثبتها هنا ولا اعتمدت عليها.

٢ ـ التخاطب:

ـ د. محمد يونس: علم التخاطب الإسلامي.

ـ د. محمد يونس: المعنى وظلال المعنى.

ـ د. محمد يونس: وصف اللغة العربية دلاليًا.

ـ د. محمد يونس: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب.

ـ د. محمد يونس: مقدمة في اللسانيات.

ـ د. علاء إسماعيل الحمزاوي: ملامح تخاطبية عند الأصوليين.

٣ ـ الذرائعية:

ـ د. محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر.

ـ الجيلالي دلاش: اللسانيات التداولية، تر. محمد يحياتن.

٤ ـ البرجماتية والتداولية:

ـ د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص.

ـ د. سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات.

ـ د. سعيد حسن بحيري: اتجاهات جديدة في تحليل النص.

ـ د. محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر.

٥ ـ النفعية:

ـ أميل برمييه: اتجاهات الفلسفة المعاصرة، تر. د. محمود قاسم.

٦ ـ البرجماتية:

ـ د. أحمد فؤاد الأهواني: جون ديوي.

ـ وِل ديورانت: قصة الفلسفة، تر. فتح الله محمد المشعشع.

ـ برتراند رسل: حكمة الغرب"الجزء الثاني"تر. د. فؤاد زكريا.

ـ تشارلز موريس: رواد الفلسفة الأمريكية، تر. د. مصطفى إبراهيم مصطفى.

٧ ـ البرجماتية والأداتية:

ـ برتراند راسل: تاريخ الفلسفة الغربية، "الكتاب الثالث": الفلسفة الحديثة، تر. محمد فتحي الشنيطي.

ـ د. أحمد فؤاد الأهواني: جون ديوي.

٨ ـ لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية:

ـ الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر. محمد يحياتن.

٩ ــ المقاصد(•):

ــ براون، يول: تحليل الخطاب، تر. محمد لطفي الزليطي، منير الشريكي.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسات، ليست كل الدراسات التي أنجزت في هذا الموضوع، بل هي ما وقعت عليه عيني، وظني أنها كافية في إعطاء فكرة مقبولة ومعقولة في هذا السياق، وما أريد بيانه هنا هو حول استعمال المكافئات المقترحة لهذا المصطلح الغربي، حينًا، كما أنها تعكس التداخل المعرفي بين علوم عدة، على ما تظهره الدراسات المذكورة، حينًا آخر.

كما أن هذه المقترحات التي ذكرتها للباحثين، ليست كل ما قيل، بل ربما تمثل قدرًا كبيرًا منها، وعلى هذا، فهي تعطي تصورًا معقولًا عن اقتراحات هؤلاء الباحثين، وأكون من الشاكرين، إن قدم لي الباحثون مقترحات جديدة، اطلعوا عليها، ولم أذكرها، فيما يتعلق بالإضافة في هذه الجزئية أو غيرها من جزئيات البحث، لمزيد من التنقيح والإضافة الفعلية؛ خدمة لديننا ولغتنا.

وقد بدا لي أن هذه الاجتهادات في التعامل مع المصطلح وطرح البدائل المتباينة، ليس شرًا محضًا، إذ يمكن أن يستثمر في المجال المصطلحي، وينقلنا هذا الأمر إلى مناقشة تعدد المكافئات المقترحة، التي لم تكن كلها سواء من حيث الاستعمال؛ إلا أن الذي حظي بنصيب وافر مصطلح "التداولية"، وهو اقتراح طه عبد الرحمن، وقد أورد عددًا من المقترحات الأخرى المكافئة (•). وهو ما سنتوقف عنده في المطلب التالي:

١/ ٢: قراءة نقدية في المصطلح عند طه عبد الرحمن وحافظ إسماعيلي علوي:

وما أسلفت فيه القول، يحتاج إلى توضيح وبيان، فيما يتعلق بهذه المكافئات المقترحة؛ أنها جميعًا لم تكن على درجة واحدة من الشيوع والانتشار، إلا أن كشف اللثام عنها، جاء عقب استظهار ومطالعة المؤلفات العربية "الفلسفية، اللسانية، النقدية" حسب ما تشير إلى أنها تنتمي إلى فروع معرفية متباينة. ويلاحظ أن الباحثين مطبقون على مكافئين اثنين، بشكل أساسي، بالإضافة إلى مصطلحات أخرى سنشير إليها تباعًا، والآن نأخذ في بيان الاقتراحين الأساسين على النحو التالي:

الأول: "التداولية" وهو من اقتراح طه عبد الرحمن، وبه أخذ اللسانيون على اختلاف التوجهات وتباين المقامات، والآخر: البراجماتية، وقد كان أكثر استعمالا لدى الفلاسفة باستثناء طه عبد الرحمن. وإن كان بعض اللسانيين، قد استعمله، على نحو ما فعله سعيد بحيري وصلاح فضل ومحمد يونس وغيرهم ــ على ما نشير إليه لاحقًا، إلا أن استخدام المصطلحين، كان لافتًا للنظر، وإن كانت "البراجماتية" أكثر استعمالًا لديهم. وأشير على جهة التحديد، فأقول بناءً على مقارنة النصوص، إن

(•) اكتفي بما أوردته د. نصيرة محمد غماري (النظرية التداولية عند الأصوليين، ص ٨٥، الحاشية) تعليقًا على ترجمة الباحثين Pragmatics بالمقاصد، بقولها: وهي أن هذه الترجمة وإن كانت صائبة من جانب، فإنها لا تحيط بكل جوانب الموضوعات التي تبحثها التداولية والتي أشار إليها الباحثان، عند تعليلهما سبب اختيار الترجمة. ولمزيد من التفصيل ينظر السابق: الموضع ذاته. لم أستطع الحصول على نسخة (تحليل الخطاب)، ومن ثم، اكتفي بما ورد هنا.

(•) ناقش الحيثيات التي جعلته يختار هذا المكافئ دون غيره، ينظر: تجديد الفكر وتقويم التراث، ص٢٤٤.

المكافئ المعرَّب أقدم من المصطلح المترجم لدى الفلاسفة؛ ويبدو لي أنَّ الفلاسفة كانوا دائمًا ينظرون إلى أن المصطلح المعرَّب دال أكثر من المترجم.

وهنالك بعض المصطلحات الأخرى مثل مصطلح (الملكة التبليغية) الذي أورده الجيلالي دلاش، وهو مقترح من قبله، معتمدًا على تصورات غربية، ويبدو أن أول من وظفه هو هايمس Hymes، بيد أن هابرماس قد اعتمده هو الآخر في ذات الوقت ... وهو مفهوم رائج جدًا، و(الملكة التبليغية) هي القدرة على استعمال اللغة، سواء من حيث المعارف[١]. والنشاط التبليغي في نظر هابرماس مساوٍ للتفاعل. إن صلاحية المعايير الاجتماعية مبنية على تبادل المقاصد بين المشاركين، ولا يتحقق الفهم الدائم إلا في جو من الثقة المتبادلة واحترام الواجبات المتعارف عليها[٢]. ومن ثم، فالاقتراح لا ينسب لهايمس أو هابرماس، وبناءً على نقاش دلاش، فالمقترح ينسب إلى الاثنين معًا.

كما أن اقتراح "الذرائعية" التي لم أر لها إلا استعمالًا نادرًا في بعض الدراسات، على ما أوردته أعلاهإذ لم تستعمل إلا لتعيين المذهب الأمريكي، وتمايزه عن المنهج الغربي، أو التمييز بين تصورات فيلسوفين، على نحو ما فعله الجيلالي دلاش، إذ استعمل "الذارئعية" في مواضع محدودة، غير أنه لم يكن يقصد أن يكون المكافئان بمعنى واحد، بالعكس. وبناءً على متابعة الدراسات والبحوث المختصة، لاحظت أن "التداول" أكثر استعمالًا وأكثر عمومية، من "الذرائعية"، خاصة أنها كانت تذكر "الذرائعية" لبيان تصورات فردية لبعض الفلاسفة، إلا أن التصور العام، إما"التداولي"، وإما "البرجماتية"، في حين أن مصطلح "الأداتية"، لم يذكره إلا الأهواني في كتابه الموسوم بـــ"جون ديوي"، واستعمله استعمالًا خاصًا، حيث كان يقصد به المنهج في التفكير[٣]. وتلخص هذه الفقرة المقترحات العربية للمصطلح اليوناني، بناءً على ما أورده يونس.

إذن، اقترح الباحثون مكافئات عدة للمصطلح الغربي، غير أن أكثر المكافئات المقترحة استعمالًا، هما مصطلحا "التداول، والبرجماتية"، والأخير على حظ غير قليل من الغموض، مما يجعله يحتاج إلى بيان؛ فالتداول ليس لي عليه ملاحظات، من حيث الصياغة والتدقيق، اكتفاء بما أورده طه عبد الرحمن، ويبقى المكافئ الآخر "البرجماتية" تعريبًا للمصطلح الغربي، كما أنه ليس له سند يستند إليه من تراثنا، كما هي الحال مع "التداول". وقد انتهى كل هذا إلى استعمال هذين المقترحين المترجم والمعرب.

ويبقى اقتراح "الاستعمال" مكافئًا مرجوحًا لدى محمد يونس وحافظ إسماعيلي علوي؛ أما يونس فسأعرض لتبيان موقفه من استعمال المصطلح في قابل من البحث، وأما حافظ إسماعيلي، فقد استعمله استعمالًا يكاد يقترب إلى حد بعيد من استعمال يونس، إلا أن علويًا انماز عن يونس في الجرأة في

(١) الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص ٥٧.
(٢) السابق: الموضع ذاته.
(٣) د. أحمد فؤاد الأهواني: جون ديوي، ص ١٠٠ وما بعدها.

الدفع بالمصطلح إلى صدارة الكتاب، فقد جعله على قدم المساواة مع "التداولية"، حين وضعه جنبًا إلى جنب عنوانًا للكتاب الذي حرره في ٢٠١١ (التداولية، علم استعمال اللغة)، وهو صنيع، إن دلَّ على شيء، فإنما يدل على قلق علوي الواضح في ترجيح أحد المكافئين على الآخر، وقد تبدى ذلك حين جعلهما في مقام معلوم، أو أن كليهما بمعنى واحد من جهة، كما أن كليهما يمكن أن يؤدي الغرض، إن كان منفردًا، من جهة أخرى، وعلى الرغم مما كان يشعر به علوي تجاه كل هذا، إلا أنه لم يستطع أن يجعل "علم استعمال اللغة" قائمًا بذاته، وغالب الظن عندي أن التعامل مع هذا المصطلح بهذه الكيفية، يمثل مرحلة مهمة في التعامل مع هذا المصطلح في العربية، وهو تعامل فيه جرأة، لم يستطع يونس أن يقْدِمَ عليها، على الرغم من قرب تصوره من تصور علوي، وهنا ينماز علوي عن يونس من ناحية، كما أنه يمثل مرحلة مهمة في التعامل مع هذا المصطلح، من ناحية أخرى، وأتوقع أن الدراسات في هذا الاختصاص في المستقبل القريب، ستحمل عنوان "علم استعمال اللغة "بوصفه مصطلحًا يضارع "التداولية"؛ لأن بوادر استعمال المصطلح عند يونس، كانت واضحة، وقد حاول أن يشير إليه، بيد أن إشاراته كانت على استحياء، على ما سنظهره لاحقًا، ومن هنا، يمثل علوي استمرارًا لما بدأه يونس من ناحية، وتطويرًا لما لم يستطع يونس أن يقدم عليه، من ناحية أخرى.

وواضح أن الدراسات التي أنتجت في هذا الشأن، أشارت إلى "علم استعمال اللغة"، وهذا ما أشار إليه نحلة في كلام منقول وواضح، وهذا ربما يكون أعطى علويًا الجرأة المشار إليها؛ أن يقْدِم على ما أقْدَمَ عليه، وبناء على هذا، فإن المرحلة الأخيرة في التعامل مع المصطلح أو صياغته الصياغة النهائية لم تأت بعد.

صحيح، لم يقل علوي بكل هذه التصورات، إلا أن جعْله العنوان على هذه الهيئة، أتاح لهذا للعنوان أن يحتمل تفسيرات عدة، يقبلها ولا يردها، وعلوي ذاته على وعي أن المصطلح المقترح فيه تباين وخلاف بين الباحثين؛ لأنه على الرغم مما كتب فيه، لا يزال يتلمس طريقه إلى لغتنا.

وبخلاف ذلك، لم يضعه أحد عنوانًا لدراسته، ويبقى اشتراكه مع "التداول" في أنهما مصطلحان عربيان خالصان، من جهة، وقربَّه من واقع الثقافة العربية، من جهة أخرى، مما يجعله يكاد يرقى إلى "التداول"، إلا أن مرجعية الاختيار لكليهما متباينة، ونظهر ذلك بشكل جلي حين مناقشة محمد يونس في اختياراته العربية للمصطلح الغربي. كما يمكن أن أتصور المراحل التي مر بها، وسيمر بها مصطلح "استعمال اللغة"، فيما استقبله من حديث.

<u>**المرحلة الأولى:**</u> مرحلة نحلة، التي نقل فيها تعريفات التداولية عن اللسانيين الغربيين، بأنها اللغة في حالة الاستعمال، وإن كان نحلة، لم يكن يقصد أصلًا أن يسوِّي بين المصطلحين، بل نقل تعريفًا، أفاد الباحثين الذين جاءوا بعده، حين حاولوا أن يستثمروه وجعلوه يرقى إلى مرتبة الاصطلاح، وهو ما لم يقل به صراحة أو ضمنًا، غير أن تلك الفترة كانت بمنزلة لفت النظر، إلى ما يمكن أن يتطور إليه المصطلح، أو ما يمكن أن نطلق عليها: مرحلة الإشارات والتنبيهات.

<u>المرحلة الثانية:</u> وهي مرحلة يونس، خاصة أن مؤلفاته كانت تمثل مرحلة تالية لمؤلف نحلة "الصادر ٢٠٠٢"، وعلى هذا، تشير معالجة يونس إلى تسوية غير معلنة، كما أبنت عن هذا في سياقه بين المصطلحين، وهي تسوية ضمنية، لم يستطع أن يفصح عنها بشكل مباشر، أو بتعبير دقيق: لم يستطع يونس أن ينقل التسوية بينهما إلى صدر كتابه، ولما كان يونس قد فعل هذا "في التسوية الضمنية بينهما"، وهذا ما لم يفعله نحلة، إذ كانت إشاراته، أو نقوله، ليست إلا تقديم تعريفات للمكافئ "تداولي".

وظاهر أن يونس يمثل خلاصة شيئين، الأول: الدراسات السابقة التي أشار إليها نحلة، والآخر: الدراسات الغربية التي اطلع عليها، وكل هذا أفاده في أن يخطو بالمصطلح خطوة للأمام، في جَعْله "علم استعمال اللغة" مكافئا يكاد يرقى للتداولية، على ما أشرنا إليه في موضعه من البحث في مناقشة يونس، وعلى هذا أفاد من الدراسات السابقة قبله من جهة، كما أفاد من الفترة الزمنية التي لاحظ فيها التعامل مع المصطلح، من جهة أخرى، مما جعلته يقدِّم هذه التصورات المتقدمة، التي مثلت مرحلة متمايزة عن سابقتها.

<u>المرحلة الثالثة:</u> هي خلاصة المرحلتين السابقتين، أو بالأحرى، هي مبنية عليهما، ويمثلها حافظ إسماعيلي علوي، على ما أبنت عنه أعلاه، وهي متقدمة إلى حد ما، خاصة أن علويًا تقدم بمصطلح "علم استعمال اللغة" وجعله عنواناً للكتاب الذي حرره في ٢٠١١، وهو ما لم يستطع يونس أن يفعله، على الرغم من إشاراته الضمنية، ومن هنا، أفاد علوي مما ورد لدى أصحاب المرحلتين السابقتين.

<u>المرحلة الرابعة</u>: وظني، وهو ظاهر الصواب، أن هذه المرحلة لم تأت "تتخلق" بعد، لكنها في مرحلة التخلق، وستظهر في مرحلة لاحقة وقريبة، وتمثلها الدراسات التي ستحمل عنوان "علم استعمال اللغة" أو "اللغة في حالة الاستعمال"، أقول على الرغم من أن هذه المرحلة لم تأت بعد، إلا أنها ستكون قائمة، كما أن غالب الظن، أن ثمة عددًا من الدراسات التي ستحمل هذا العنوان، إلا أنها، لن تضارع المصطلح الأول "التداول"، وربما تأخذ فترة من الزمن حتى تستقر على حالة واحدة، إلا أن الأوَّل (التداول) من الصعوبة بمكان زحزحته عن مكانه؛ لما تمتع به مما قدمه طه عبد الرحمن من حيثيات ضافية. وجدير بالذكر أن طه عبد الرحمن حين تعرض لأسباب اختيار "التداول"، ناقش مكافئ "تخاطب" الذي أعرض عنه؛ لأسباب ذكرها في موضعها(١)، وكأن أحدًا قد اقترحه عليه(*)، بيد أنه لم

---

(١) ينظر طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص ٢٤٨.

(*) يبدو هذا واضحًا، حين قدَّم نقدًا لتصورات بعض الباحثين، لما ذهب إليه حول المجال التداولي، وسماهم بالخصوم، حسب تعبيره (تجديد المنهج وتقويم التراث، ص ٢٤٦)، وهذا يؤكد ما استخلصناه في المتن في موضع لاحق، وقد عاد الباحث وصنع الصنيع ذاته، حين قدم "معايير الظفر بالقواعد التداولية"، وهي: التقسيم والتمييز والتفضيل، وذكر أن السائل لا يلبث أن يورد اعتراضات على تلك المعايير (تجديد المنهج في تقويم التراث، ص ٢٥١)، وهو تصور يوحي بمدى حدة الخلاف بين تيار المجددين وتيار التقليديين في تلك الحقبة المبكرة من اختيار المكافئ المناسب. وتجدر الإشارة إلى أنه من المفيد أن نخلص مما أورده الباحث الفاضل بفائدتين، الأولى: تقديمه المكافئ العربي بـ(التداولية) للدرس اللساني العربي، وهي فائدة لها ما عليها! والأخرى: أن ما قدمه من معالجة مفيدة ومهمة للساني في هذا الشأن، وهذا ما يجعلني أتصور أن هذا الجانب لدى طه عبد الرحمن، يحتاج إلى قراءة تحليلية؛ تظهر دوره في الاتجاه التداولي في اللسانيات العربية.

يرق له، واستعمل بدلًا منه "تداولًا" لأسباب ذكرها(١)، غير أن اللافت للنظر أن القضايا المتعلقة بالتداولية جعلها ثلاثة(٢):

أ ــ وجوه تميز المجال التداولي عن غيره من المجالات المثاقفة.

ب ــ أصناف القواعد التي ينماز بها هذا المجال في الممارسة التراثية.

ج ــ أنواع الآفات المترتبة على الإخلال بقواعد هذا المجال.

غير أنه عاد وذكر أسبابًا ثلاثة "لغوية وعقدية ومعرفية(••)"، ترتبط بمكافئ "التداول" في التراث العربي: بينما مكافئ "تخاطب"، وإن اشتمل على بعض الأوصاف التي تشترك مع "التداول"، فهو وإن تعلق بالأقوال والمعارف والمعتقدات المشتركة مثله، فإنه يتناولها بوصفها تستعمله استعمالًا شاملًا (لا جزئيًا دائمًا لا وقتيًا)، أما المجال التخاطبي، فتدخل فيه العناصر التخاطبية بوصف المتكلم والمخاطب مستحضرين لبعضهما عند فتح باب التخاطب بينهما، مثل المعارف التي تكون لكل واحد منهما عن الآخر، والتصورات التي تكون لكل واحد منهما عن معرفة الآخر، وهكذا، فإن المجال التداولي محدود من جهتين: من جهة عدد العناصر المستعملة، ومن جهة زمان هذا الاستعمال، وهو الوقت الذي تستغرقه المخاطبة؛ في حين يخلو مجال التداول من هذين القيدين، فهو يشتمل كل العناصر التداولية، ويمد بها كل مقامات الكلام، في جميع أزمنتها وأمكنتها(٣).

ثم يذكر المبادئ التداولية التي تميزها عن المجال التخاطبي، فيقول: وباختصار، فإن المجال التداولي، ينبني على ثلاثة مبادئ تميزه عن المجال التخاطبي، أولها: مبدأ التطبيق الذي يفصله عن المجال الثقافي الاجتماعي، والثاني: مبدأ الجمع بين التحقيق والتقويم الذي يفصله عن المجال الفكراني، والثالث: مبدأ الجمع بين الشمول والدوام الذي يفصله عن المجال التخاطبي(٤).

ومن هنا، فالمجال التخاطبي يشتمل على المبدأين الأولين فقط، ومن ثم فهو أشمل وأعم من ناحية، كما أنه يتصف بالديمومة والاستمرارية من ناحية أخرى، مقارنة بالتخاطب، بالإضافة إلى تلك الصيغ التي عرض لها في المعاجم العربية، وفي النص القرآني. لكلِّ هذا، فضّل مقترحه "التداول" وأعرض عن مقترح "التخاطب" الذي اختاره يونس، وهو من المتأخرين، الذين دلفوا الميدان، والذي لا ريب فيه، أن يونس اطلع على ما قدمه طه عبد الرحمن، ويبدو أنه لم يرق له إلا ما رده طه عبد الرحمن، على الرغم من أنه لم يترك بابًا مفتوحًا إلا سده، في سبيل بيان اختياره مقترح "التداول"، وأصرَّ عليه، وســأتوقف معه حين أنتهي من تصورات طه عبد الرحمن.

---

(١) السابق، ص ٢٤٨.
(٢) السابق، ص ٢٤٣.
(••) لا يتسع المقام لسرد تفصيلات كثيرة لما أورده طه عبد الرحمن في هذا السياق، ومن شاء، فليرجع إليها في: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص ٢٤٦.
(٣) د. طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص ٢٤٧.
(٤) السابق، ص ٢٤٨.

غير أن الذي يستلفت النظر، أن ما اقترحه طه عبد الرحمن كتب له الذيوع والانتشار، خلافًا للمكافئات الأخرى، وهي كثيرة، على ما يظهر في الحاشية أعلاه، وإن كانت المكافئات الأخرى المقترحة معلومة بالضرورة لجُل الباحثين في هذا الاتجاه اللساني الحديث نسبيًا في العالم العربي.

وإذا كنا ذكرنا أن "طه عبد الرحمن" صاحب اقتراح "التداولية"، فإن هذا يفيدنا من ناحيتين، الأولى: أن هذا الاتجاه بدأ متأخرًا مقارنة بالاتجاه الأول: دراسة اللغة من الناحية الصورية "البنيوية / التركيبية"، وأنه نشأ في بيئة فلسفية، وهذا يشير إلى أن اللسانيين العرب كانوا منشغلين بالاتجاه الأول، مما حدا بأحد الفلاسفة، أن يقدِّم هذا الاتجاه في معالجة قضايا الدرس اللساني، ومن ثم، يعدُّ طه عبد الرحمن حلقة وسطى بين الدرس الفلسفي والدرس اللساني، فيما يرتبط بمعالجة الظاهرة اللسانية في هذا الباب، وهو ما تعارف عليه اللسانيون بالاتجاه التداولي في دراسة اللغة، الآخر: إذا كانت معالجة طه عبد الرحمن، تمثل بداية الاهتمام للربط بين الدرس الفلسفي والدرس اللساني، فالعرب إذن، لم يتأخروا كثيرًا، فقد أنجز أحمد المتوكل، التداولية في اللغة العربية، ١٩٨٦، وترجم سعيد علوش "المقاربة التداولية" فرانسواز أرمينكو، ١٩٨٧، وفي السنة ذاتها، أنجز أحمد الإدريسي "تداوليات الخطاب ولسانيات السكاكي"، ونشر صلاح فضل "بلاغة الخطاب وعلم النص"، وسعيد حسن بحيري "علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات"، ١٩٩٣. وعلى الرغم مما قامت به هذه العصبة من الباحثين؛ يتقدمهم طه عبد الرحمن، إلا أنها لم تأخذ حظها من الرعاية والسُقيا في الدرس اللساني العربي، أو بتعبير دقيق: لم يكتب لها الذيوع والانتشار يومئذ، ويبدو أن هنالك أسبابًا أدت إلى تراجع هذه الدعوات حينئذ(●)، ما أريد بيانه أن "التداوليات" بوصفها اتجاهًا موازيًا للاتجاه الصوري، ظهرت في فترة متأخرة نسبيًا، وعلى استحياء بين الباحثين العرب، إلا أني ألاحظ:

١ ــ أنها ظهرت في فترة متأخرة؛ مطلع العقد السابع "من القرن العشرين"، على ما أورده طه عبد الرحمن، يقول: لقد وضعنا مصطلح "مجال التداول" منذ أول اشتغالنا بالنظر في الممارسة التراثية في مطلع العقد السابع ... ومنذ ذلك الحين، ما زالت فائدة هذا المصطلح تتزايد، في أعين الباحثين الذين تلقوه بالقبول، سواء منهم الذين يشتغلون بالتراث، أم أولئك الذين يتعاطون الدراسات اللغوية(٢).

(●) يحتاج عدم الاهتمام بهذا التوجه في الدراسات العربية، ممثلة في محاولات طه عبد الرحمن وأحمد المتوكل وغيرهم إلى بحث مستقل، خاصة أنها ذهبت يومئذٍ سدى.

(٢) د. طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص ٢٤٤.
ألاحظ وجوهًا للمقاربة، أرجو أن تكون دالة وصادقة على ما أريد بيانه؛ بين السبب الذي جعل فتجنشتين يتحول إلى دراسة الفلسفة التحليلية، وينقلب على الفلسفة التقليدية (د. إسلام عزمي: فتجنشتين، ص ٧)، وطه عبد الرحمن، حين رفض المنطق التقليدي (ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص ١٢: ٢٠)، غير أن الفارق الحقيقي أن فتجنشتين، حاول أن يطبق كلامه على اللغة العادية، ولم يحاول أن يؤصل لفكرته من خلال التراث الغربي (اليوناني)، مما جعل أفكاره جديدة كل الجدة، وهي ثورة على الفلسفة التقليدية وتوجيهه إلى ربطها بدراسة اللغة في حالة الاستعمال؛ بإشراك عناصر غير لغوية في كيفية التحقق من تفسير قصد المتكلم تفسيرًا صحيحًا، أما طه عبد الرحمن، فقد رفض الفكر التقليدي في التعامل مع المنطق حين شرع في تدريسه، غير أن براعته، تكمن فضلًا عن تفرده وسبقه الواضح في التصدي لاختيار المكافئ العربي، ومحاولة ربطه بمنظومة العلوم الإسلامية، يقول: ولما كنا استحدثنا مفهوم "المجال التداولي" بوصفه أداة من أدوات تقويم التراث (تجديد المنهج وتقويم المنهج، ص ٢٤٣)، وكانت تصوراته يومئذ ثورة، كما هي الحال عند فتجنشتين، مع وضع الفروق التاريخية والثقافية في الاعتبار. وعلى الرغم أن الباحثين تلقوا اقتراحه (التداول) بقبول حسن، وتوارت المقترحات العربية الأخرى بالحجاب؛ ضعفا مرة وعدم موائمة مرة أخرى... إلخ، أقول لم يكن يعني بالمصطلح التداولي ما تفرع عنه الدرس التداولي اليوم، من وجود اتجاهات عدة تقع في إطار الدرس (الاتجاه) التداولي، كما في قوله: وعلى هذا، فالتداول عندنا، متى تعلق بالممارسة التداولية، هو وصف لكل ما كان مظهرًا من التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم، كما أن المجال في سياق هذا الممارسة، هو وصف لكل ما كان نطاقًا مكانيًا وزمانيًا لحصول التواصل والتفاعل (تجديد المنهج وتقويم التراث، ص٢٤٤)، وقد وضع شرائط عامة لحصول صفة التداول، وهي غالبًا ترتبط بالتراث العربي.

ويبدو أن هذا يتعارض شكليًا مع رؤية أحد الباحثين الذي يذهب إلى أن أوَّل استعمال لمصطلح "التداولية" هو في ذات الكتاب للباحث المغربي طه عبد الرحمن، ١٩٨٢، وهذا صحيح، غير أن متابعة صفحات الكتاب تظهر، أنه كان مشغولًا به من قبل ذلك بعقد من الزمان.

والذي يمكن قوله، إنه كان مشغولًا باختيار هذا المكافئ العربي "التداولية" في التراث العربي والإسلامي بزمن بعيد، هذا من ناحية، كما أن الأمر يبدو أنه أخذ زمنًا؛ حتى صار أمرًا مقضيًا، وظهر في كتابه المذكور، من ناحية ثانية، كما أخذ وقتًا حتى استقر عليه اللسانيون العرب، من ناحية ثالثة، ويبدو أن طه عبد الرحمن، كان قد لمح أشياء تتصدر المشهد في النص السابق، منها:

الأول: أن اختياره للمكافئ "تداول" أخذ في التزايد في أعين الباحثين، وهذا يشير إلى معنى صريح، وهو واضح.

الثاني: البطء في تنامي وانتشار هذا المصطلح من جهة، وبله التعامل معه من الوجهة العملية، من جهة أخرى، وهو ما يشير إليه النص ضمنيًا.

الثالث: حاول طه عبد الرحمن أن يربط البعد التداولي بالتصورات الإسلامية الموجودة في التراث العربي، أو بمعنى آخر: حاول أن يربط الأفكار التداولية في التراث العربي ببعضها.

كما أنه من الظاهر أن مناقشاته في تلك الحقبة (مطلع العقد السابع وحتى مطلع العقد الثامن) حين صدور كتابه، قد دارت بينه وبين بعض الباحثين المتحمسين لفكرته من ناحية، وبين الرادين لها من ناحية أخرى، وتمثل ذلك في:

الأول: ذكر أنه كان مشغولًا بهذا الأمر منذ مطلع العقد السابع، وكتابه ظهر في مطلع العقد الثامن، الثاني: أنه قدم حججًا وأدلة على ما يراه صوابًا، ومن ثم، قدم بعض الاعتراضات في الاتجاه المقابل، وهذا يوحي أن مناقشات دارت بينه وبين بعض الباحثين الرافضين لرؤيته، ومن الواضح أنه كان أمينًا منذ البداية، حين طرح رؤيته، ورؤية الآخر، مما يشير بشكل أو بآخر إلى أن نقاشًا دار، غير أنه قدم الأدلة التي ترد رؤية الآخر، وتؤكد رؤيته. الثالث: أنه بعدما أورد رؤيته حول "المجال التداولي"، أورد دفع الحجج التي ترد على ما ذهب إليه، يقول: ما نكاد نفرغ من بيان أسباب التداول في التراث العربي، حتى تنبعث عند الخصم داعية النقد(١).

ـ إن دراساته جاءت محدودة وعلى استحياء في تلك الفترة.

ـ جاءت الدراسات من ثلة من الأولين وقليل من الآخرين، وكانت غير مؤثرة يؤمئذ، بيد أنها في تنام مستمر وظاهر.

ـ أن الفلاسفة أوَّل من لفت نظر اللسانيين لهذه المعالجة؛ أعني ربط الدرس الفلسفي بالدرس اللساني، فيما عُرف بعد بالاتجاه التداولي.

---

(١) د. طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص ٢٤٦.

١ / ٣ : قراءة نقدية في المصطلح عند محمد يونس:

أما محمد يونس، فقد اطلعت علي عدد من مؤلفاته، وقد جعلتها طائفتين، الطائفة الأولي: "وصف اللغة العربية دلاليًا" ١٩٩٣، نشرة جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، و"المعنى وظلال المعنى" ٢٠٠٧، نشرة المدار الإسلامي.

وتناول في الكتاب الأول فصلًا بعنوان "التخاطب"، وذكر فيه تعريفات لمصطلح (التخاطب) والمهام الأساسية الموكولة إليه، وكيف أن العناصر اللغوية غير كافية في تقديم الدعم لبيان المعنى المراد، وقدم أدلة متميزة ... غير أنه عاد ونشر هذا الفصل في "المعنى وظلال المعنى" نشرة المدار الإسلامي، ٢٠٠٧، وواضح أنه ذات الكتاب الموسوم بـــ"وصف اللغة العربية دلاليًا"، خاصة أنه ذكر أنها الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة، والذي يعنينا هو ما يتعلق بالفصل الثاني "علم التخاطب"، ومن خلال مقارنة الفصلين، وجدت زيادات مفيدة في نشرة المدار الإسلامي (٢٠٠٧)، غير أنه لم يتعرض فيهما لمشكلة ترجمة المصطلح pragmatics إلى العربية.

أما الطائفة الثانية، فهي "علم التخاطب الإسلامي[•]"، الذي صدر بالإنجليزية ٢٠٠٠، وبالعربية ٢٠٠٦، و"مدخل إلى اللسانيات العامة"، نشرة، ٢٠٠٦، والذي أريد أن أبدأ منه قوله: وقد شرعنا في هذا الكتاب في وضع قواعد الأساس لهذا العلم، الذي استمدت مادته من التبصرات العلمية التي خلفها لنا الأصوليون في مجالات اللغة، وتحليل الخطاب والنص والفلسفة والمنطق[١].

ويلفت هذا النص النظر إلى جهتين، الأولى: أنه يتجاهل كمًا من المؤلفات العربية في هذا المجال، بله أن يعرض لها، ومن هنا، فهو يبدأ من الصفر، والثانية: أن هذا يعني ضمنًا، أنه غير معترف بتلك المؤلفات التي أنجزت قبله، ضمنًا أو صراحة، أو يرى فيها رأيًا مخالفًا، وكليهما أدى به في عاقبة الأمر إلى أن يختار مكافئًا مغايرًا، وإخال أن هذا له دلالته التي سوف نستثمرها في ثنايا التحليل، بإذن الله. وإذا كان هنالك ردٌّ بأن يونس ناقش موضوعًا تراثيًا خالصًا، وهؤلاء عالجوا موضوعًا حديثًا، غير أن الجواب يظل ماثلًا: إن كلًا منهم عالج موضوعًا قديمًا جديدًا[*] في آن واحد، ويبقى الذي يؤخذ

(•) أصول هذه النسخة الإنجليزية رسالة دكتوراه للباحث.

(١) د. محمد يونس: علم التخاطب الإسلامي، ص٧.

(*) لا بد من الإشارة إلى أن موضوع التداوليات أو معالجة اللغة في حالة الاستعمال، عولج قديمًا في بيئات إسلامية عدة، منها: البلاغية والأصولية والفلسفية والنحوية، سوى أنها لم تعالج في إطار نظرية عربية موحدة، بيد أن الذي يمكن أن يقال إن دور الباحثين العرب المحدثين في هذا المجال، يتمثل في صياغة هذه الأفكار وبلورتها في إطار نظرية عربية من خلال التراث العربي، ولن يتأتي هذا إلا بتضافر جهود الباحثين المخلصين من أبناء هذا الأمة.
كما يلاحظ على الدراسات اللغوية الحديثة، أنها نقلت ما هو موجود في اللسانيات السوسيرية، وركزت على استخلاص الدلالة من العناصر اللسانية فحسب، على الرغم من وجود عناصر أخرى غير لغوية، لا تقل أهمية عن تلك، ومن هنا، عجزت المنظومة اللسانية على اختلاف توجهاتها ومراحلها عن تعيين الدلالة تعيينًا دقيقًا؛ نظرًا لاعتمادها على العناصر اللسانية فقط، وهنا توجهت الدراسات اللسانية شطر اللسانيات التداولية، وعلى هذا الأساس، تعتمد معالجة للكلام في سياق تداولي، بمعنى لا يُعنى بالأخطاء النحوية، وإنما يعُنى بالعناصر غير اللغوية، وهي عناصر مشتركة بين المخاطِب والمخاطَب، وهي تلك التي إذا حدث فيها خلل، تجعل الكلام غير واضح وغير مفهوم. وقد حاول فيرث أن يتجنب ما وقعت فيه اللسانيات السوسيرية، بالاعتماد على السياق في تفسير الكلام، وقد عرفت هذه النظرية في الدرس اللساني بنظرية السياق، غير أن الفارق بين تصورات فيرث وتصورات الاتجاه التداولي أن تصورات فيرث تعتمد الكلام المنطوق والمكتوب في آن واحد، والتصورات التداولية تعتمد أساسًا على الكلام المنطوق، وإن اعتمدت على النص المكتوب، فلا بد أن تتوفر فيه عدة سمات جوهرية، تجعله قريبًا من النص المنطوق.

على يونس، أنه لم يشر إلى طه عبد الرحمن ورفاقه الأوائل، على الرغم من أنه طرح القضية طرحًا واضحًا ودقيقًا، وإذا كان ما يمكن أن يقال إن يونس لم يطلع على "تجديد الفكر وتقويم التراث"، فإن إعادة ترجمة الكتاب إلى العربية "دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٦"، أتاح له أن يدخل تعديلات على الطبعة العربية، بالمحو أو الإثبات، غير أنه لم يفعل، كل هذا يضع علامات استفهام حول أسباب عدم الاعتماد أو الإشارة إلى هذه المؤلفات.

كما أن النص السابق يوحي بأنه يتجاهل ربع قرن من الدراسات تقريبًا "مطلع السبعينات حتى ٢٠٠٠"، ويبدأ من الصفر المنهجي، بناء على نص طه عبد الرحمن السالف الذكر، وحين رجعت إلى المؤلفات التي اعتمد عليها يونس في كتابه "علم التخاطب الإسلامي"، لم أجد له شيئًا من المؤلفات الحديثة، على الرغم من إشارته إلى كتابه وصف اللغة العربية دلاليًا، المشار إليه ضمن مؤلفات يونس أعلاه.

وكان بإمكان يونس أن يتجاهل ما كتبه طه عبد الرحمن، وهذا حقه، غير أن طه عبد الرحمن، كان يؤصِّل لمصطلح "تداول" في العربية، فضلًا على أنه أوّل من تناوله على النحو المشار إليه، كذلك مما يؤخذ على معالجة يونس لمصطلح "التداول" أنه عرض لوجهة نظره هو فقط، ولم يعرض لرؤية الباحثين الآخرين، خلافًا لطه عبد الرحمن، الذي عرض الرأي والرأي الآخر، وإن كان لم يسم أحدًا باسمه. ونلحظ أن هنالك شيئًا آخر، يحتاج إلى إعادة نظر، حين ذكر أنه: لا بد من التذكير هنا، بأن توليد علم فرعي من علم واسع كعلم الأصول، ليس بدعة في تراث العربية، بل هو نهج سبق لعلماء العربية أن انتهجوه[1]. وفرق بين علم نما وازدهر "علم الوضع"، وعلم يتلمس طريقه "علم الاستعمال / التخاطب" على حد تعبير يونس.

معنى هذا؛ أنه يحاول أن يضع اللبنات الأولى لما يتصوره، بناءً على تصورات فعلية، هو على حق، واتخذ من ظهور علم الوضع متكأً، يستند إليه من واقع تراث العربية، غير أنه عاد في الصفحة التالية "ص٩" وذكر عنوانًا "ولعل من الأسباب التي دعت إلى نشأة علم التخاطب الإسلامي"، وأظن أن اختيار عنوان على هذا النحو، إنما يفاد منه أن "علم التخاطب الإسلامي" قد ظهر بالفعل؛ لأن الصياغة النهائية، تدل على أنه علم نشأ واستقر بين أهله في تراث العربية، وهذا غير صحيح؛ لأن هذا يتناقض مع ما ذكره في الصفحة السابقة من جهة، كما أن هذا التفسير يتنافى مع رؤيته وتصوره بإنشاء علم للتخاطب الإسلامي، من جهة أخرى. ثم يذكر بعدها: إن جملة ما ورد في هذا الكتاب يتضمن حثًا ضمنيًا على الشروع في صوغ خطاب إسلامي، علمي نهضوي راق يحسِّن صورة التراث الإسلامي ويظهره على حقيقته الغراء الناصعة البياض[2].

(١) ينظر لتوسيع النظر حول هذه المعالجة، د. محمد يونس: علم التخاطب الإسلامي، ص ٨.
(٢) السابق، ص ١٤.

معنى هذا أنه يريد أن يثبت علمًا موجودًا ضمنًا في تراث العربية، ويحوِّله إلى علم موجود بالقوة، له أركانه وحدوده. وعلى هذا الأساس، فدوره واضح، بيد أن الذي لم أفهمه، أنه علم نشأ وَحُدَّتْ حدودُه، وقامت أركانه، ووضعت له القواعد، بناء على نصه السابق، وهذا لم يحدث أصلًا، وإن كان هذا لا ينفي وجود تصورات وأفكار في علوم إسلامية عدة، إلا أنه لم يقم عليه الدليل، كما قام على وجود علم الأصول، تلك إذًا قسمة ضيزى. الفرق واضح بين علم نشأ واستوى "علم الوضع" وعلم لم ينشأ بعد "علم التخاطب الإسلامي"؛ لأن ما ذهب إليه الباحث الفاضل مجرد تجميع المبعثر في تراث العربية، وجعْله في إطار نظرية إسلامية، أطلق عليها "علم التخاطب الإسلامي" وكلامه صحيح، وليس عليه ظل لريب، والأسباب(*) التي ذكرها صحيحة ومفيدة، ويمكن أن نضيف إليها أسبابًا أخرى كثيرة ومتنوعة.

أشار يونس إلى التنوعات في اختيار المكافيء بين الباحثين الذي يخلطون بين مصطلحي Pragmatics وPragmatism، وذكر أن الأول يترجم بالتداولية أو النفعية أو الذرائعية، كما يفعل عدد من اللسانين العرب توهمًا منهم أن المصطلحين بمعنى واحد، ثم ذكر أن الأوَّل يطلق على الدراسات التي تعنى بالمعنى في السياقات الفعلية للكلام، وهو ما يتفق مع معناه الحرفي، وهو علم الاستعمال.

وإذا نظرنا في تراثنا البلاغي والأصولي، فسنلحظ أن الاستعمال الذي يقابل الوضع عادة يطلق على النشاط الذي يقوم به المتكلم في عملية التخاطب؛ ولذا فإن ترجمة pragmatics بعلم التخاطب أنسب ــ في رأيي ــ من الخيارات التي اطلعت عليها حتى الآن(١).

وعندي أن ما قدمه محمد يونس عرض موجز لا يتناسب مع المحاولة التي يرمي إليها مشروعه الحضاري لإنشاء (علم التخاطب الإسلامي)، خاصة أن طه عبد الرحمن، كان يسلك المسلك ذاته، في محاولة بيان التصورات ذاتها في تراث العربية، وكان أكثر دقة وحرصًا على تبيان المكافئ الذي أراد له الذيوع والانتشار وتثبيته، على الرغم من تقدمه الفكري والزمني، حين قدم مناقشة مجدية، ساعدت كثيرًا في توطيد دعائم اختياره في بيئات علمية متنوعة، خاصة اللسانية منها، ويعد هذا في نظر يونس توهمًا وتداخلًا من الباحثين؛ إذ ظنوا أن المصطلحين بمعنى واحد، وهو ما لم يقل به أحد من اللسانيين، غير أنه قد يلتبس الأمر على الباحثين في تقارب المصطلحين الغربيين، لكني لم أجد باحثًا سوّى بينهما فيما اطلعت عليه من دراسات في هذا الشأن، إلا أن الذي يمكن قوله: إن الباحثين من الفلاسفة نبَّهوا إلى أن ثمة فرقًا بينهما(*)؛ إذ قد يلتبس الأمر على غير المتخصصين.

(*) ينظر: د. محمد يونس: علم التخاطب الإسلامي، ص ١٠.
(١) د. محمد يونس: مدخل إلى اللسانيات، ص ١٠٢ (حاشية ١٣٥).
(*) ينظر: د. أحمد فؤاد الأهواني: جون ديوي، ص٨٢.

ثم إني لاحظت في عدد من دراسات يونس أنه استعمل "علم التخاطب الإسلامي"، حين يشير إلى المعنى العام، إلا أنه عاد وذكره على المعنى الحرفي "علم الاستعمال"، وهو أمر يوحي بأن يونس على الرغم من قناعاته باختياره وتركيزه عليه، إلا أنه في كل مرة، كان يشير إلى أن هذا المصطلح يعنى: اللغة في حالة الاستعمال.

وبناء عليه، فقد قدَّم يونس اقتراحين للمصطلح الغربي، الأول:علم التخاطب الإسلامي، وهو الأول والأوْلى عنده بالاختيار، على ما نصَّ عليه نصًا صريحًا وواضحًا، والآخر: علم الاستعمال، أو اللغة في حالة الاستعمال، غير أن الرد يظل جاهزًا، أن بين المصطلحين فرقًا ظاهرًا؛ يتمثل في أن الأوَّل مكافئًا مرجوحًا وأساسيًا عنده "التخاطب"، ويبقى الثاني "علم الاستعمال" تعريفًا له، بيد أني أردت لفْتُ النظر إلى أن ما جعله يونس تعريفًا؛ أي أنه لم يصل إلى مرحلة التجرد المصطلحي، ومن هنا، لم يستعمله مكافئًا ظاهرًا، بل عده تعريفًا، وعلى هذا لم يرق عنده إلى مكانة اقتراحه الأول والأساسي، إلا أنه على الرغم من كل هذا، ظل مصطلحًا معقولًا ومقبولًا؛ نظرًا لإيجازه من ناحية، كما يشير إلى أن المعني صناعة لا ترتبط بالمتكلم أو السامع، لكنه تداول بينهما، ونظرًا لأن "علم استعمال اللغة" مختصر وجامع نسبيًا، لما ورد أعلاه، فقد جعله بعض الباحثين في مكانة، تكاد ترقى لمصطلح (التداول)، ولا أدلّ على ذلك، أن حافظ إسماعيلي علوي، حين حرر كتابًا، ٢٠١١، اختار عنوانه "التداولية: علم استعمال اللغة"، ويبدو بوضوح أن ثمة مصطلحين، وهما ليسا سواء من حيث المكانة والأهمية؛ فمن حيث المكانة واضح وظاهر أن"التداولية" هو المصطلح الأساس، وأن "علم استعمال اللغة" تعريف موجز له.

على أنه من اللافت للنظر في هذا السياق، بناء على هذه الملاحظة، إذا كانت صحيحة، وهي إن شاء الله كذلك، أن يُوضع مصطلح "عنوان" ويوضع له تعريف في عنوان الكتاب، وهذا شيء لافت للنظر، أن يُعرَّف العنوان، من ناحية، ويشير من ناحية أخرى إلى شيئين، الأول: أن هذا العلم "المصطلح" ما يزال في بداياته الأولى، على الرغم من مضي أكثر من ربع قرن على التعامل معه، والآخر: أن الباحثين مختلفون فيما بينهم حول اختيار المكافئ العربي الملائم، إلا أن "علم استعمال اللغة" نظرًا لاختصاره نوعًا ما، وطوله مقارنة بمصطلح عبد الرحمن من ناحية أخرى، فقد وضح لماذا فضَّل الباحثون اختيار طه عبد الرحمن. ويبقى على الرغم من ذلك "علم استعمال اللغة" مصطلحًا واردًا ومقبولًا؛ نظرًا لاختصاره من ناحية، ولأنه جامع، على ما أورده توماس، من ناحية أخرى، وهو ما جعل اللسانيين يعرفونه بذلك، غير أن الذي وضح عندي، أن قبول بعض الباحثين "علم استعمال اللغة" جعله يرقى إلى اعتباره تعريفًا "مصطلحًا" مقبولًا، يرقى إلى درجة الترقي الاصطلاحي، وإشاراتهم في كل الكتابات توحي ضمنًا إلى هذا المعنى من ناحية، كما جعله حافظ إسماعيلي عنوانًا لكتابه الذي حرره، على ذلك النحو المشار إليه، من ناحية أخرى، حين جعل العنوان عنوانين، أحدهما

"التداولية" أساسي ، والآخر "علم استعمال اللغة" فرعي/ تفصيل، وعليه بقي المصطلحان دالين، وإن كانا مختلفين في درجة الترقي المصطلحي، هذا ما بدا لي من جوانب، أرجو أن تكون صادقة ودالة، على ما أبغي بيانه وجلاءه.

ومما يؤكد ما أوردته أعلاه، أن يونس نفسه، حين نشر "علم التخاطب الإسلامي" ٢٠٠٦، ذكر الحاشية ذاتها التي كانت موجودة في ص١٠٢، في "مدخل إلى اللسانيات"، وتكاد تكون هي، مع بعض التعديلات التي تؤكد أنه يرتضي "علم استعمال اللغة" مصطلحًا، غير أنه في "مدخل إلى اللسانيات" لم ينص على هذا نصًا صريحًا، وحين توجهت إلى "علم التخاطب الإسلامي" وجدت تأكيدًا، لما ذهبت إليه، أن "علم استعمال اللغة" هو المكافئ المقارب لـــ"علم التخاطب الإسلامي"، يقول يونس في هذا السياق: علم التخاطب pragmatics يترجمه بعض اللسانيين العرب بالذارئعية حينًا، وبالتداولية أو النفعية حينًا آخر، وبناءً على هذا، نلاحظ أن يونس لم يذكر كل ما تعرض له اللسانيون العرب من مكافئات مقترحة، على ما أوردته في بداية حديثي عن المصطلح، كما أن كلام يونس بأن المصطلح إغريقي يفسره الغربيون بأنه علم الاستعمال، ويونس هنا أيضًا، لم يشر إلى من هم الذين أشاروا إلى هذا الاستعمال، أو إلى صاحب هذا الرأي تحديدًا، على نحو ما فعل نحلة، وهو ما أوردته أعلاه، هذا من ناحية، كما أن نصه السابق، يوضح أنه يروق له هذا المصطلح؛ لأنه يذكر أنه: يتفق تمامًا مع مباحث الاستعمال المقابلة، لما يعرف بالوضع عند علماء أصول الفقه، والبلاغيين العرب القدماء. انتهى. وهذا الكلام لم يشر إليه يونس في "مدخل إلى اللسانيات" من جهة، كما أنه هنالك، لم يعلن رأيه صراحة في استخدامه "علم الاستعمال" من جهة أخرى، غير أننا استطعنا بشق النفس ورشح الجبين، أن نلتقط الخيوط التي تساعد على ذلك، وأظهرنا ما ورد ثمة، وهو ما أكده يونس صراحة في هذا السياق.

ويصل بناء على المقدمات الصورية تمهيدًا لقبوله "علم الاستعمال" أن ثمة ما يسمى علم "الوضع" في التراث العربي، وهذا ما حدا به أن يقبل مكافئ "علم الاستعمال"؛ لأنه كان على ما يبدو يقارن بين علمين؛ علم وجد، وآخر لم يوجد بعد، وهذا ما جعله يذهب إلى "علم الاستعمال" في هذا الكتاب، وليس في الكتاب الذي صدر أولًا، إلا أن غالب الظن أن يونس، حين أصدر الكتاب الأول "مدخل إلى اللسانيات"، بناء على مقدماته وتصوراته وكتاباته، إضافة إلى ما أوردته أعلاه، كان متذبذبًا مع "علم الاستعمال"، وإن كان قد رجَّح "علم التخاطب"، ولهذا يبدو أنه أخذ منه ردحًا من الزمن، حتى صدور "علم التخاطب الإسلامي"، وقد ساعده أمران، لم يكونا موجودين في الكتاب السابق، الأول: الفترة الزمنية؛ أعنى أنه لم يكن قد استقر بعد، كما أنه لم يكن في حالة مقارنة مع علم تراثي "علم الوضع"، والآخر: إن ما أورده يونس هنا، إنما هو تفصيل وتوضيح لما أُشْكِلَ ثمة، وكأن يونس صنع هذا الصنيع، حين أحس أن نصه الأوَّل في "مدخل إلى اللسانيات" يحتاج إلى بيان، نقل الحاشية ذاتها في

"علم التخاطب"، وقد كانت أكثر وضوحًا؛ لأنها حملت إضافات ضافية غير موجودة في حاشيته الأولى، وهنا تكمن أهمية النص الثاني، الذي يعد مذكرة تفسيرية أو تفصيلية للنص الأول.

ومن ثم، يصل إلى قبوله الصريح أن ترجمة pragmatis بـــ"علم الاستعمال" أفضل من غيرها، بيد أنها لا ترقى على درجة الترقي المصطلحي لـــ"علم التخاطب".

وتبقى ملاحظة على قدر من الأهمية، تتعلق باستعمال "علم التخاطب الإسلامي"، وهي مكوَّنة من شقين، الأول: علم التخاطب، وقد كفاني مؤونة الرد عليها ما قدمه طه عبد الرحمن(•)، والآخر: وصف التخاطب بأنه إسلامي، وهو يرمي من خلال كل ذلك إلى بيان تصوراته في تراث العربية، من خلال البيئات الإسلامية التي تعاملت مع هذه التصورات، ومن ثم، فقد جعل مجاله، على الرغم من توسعه، في التراث العربي، بيد أنه ظل محدودًا بقضايا تراثية واضحة، ولو لم يقدم الوصف، لكان يمكن أن يكون فيه نوع من العموم، الذي يجعل العنوان "علم التخاطب" قابلًا أن يطبق على التراث، وعلى تقديم حلول للقضايا المعاصرة، غير أن عنوانه محدد؛ حين قصره على معالجة ما يتعلق بتراث العربية، ومن هنا، فقد أخرج القضايا الحديثة التي تقع في الأمور الحياتية "التعاملات اليومية من خلال اللغة اليومية"، وهو ما ليس صحيحًا، كما أن تراث العربية، ليس منطوقًا، بل مكتوبًا، صحيح فيه عناصر غير لسانية صالحة أن يبنى عليها، لكن قصْر هذه العناصر على التراث، فيه نوع من التضييق، الذي ينبغي أن نتخلص منه، ونوسِّع من دائرة البحث، كما أنه يتناقض مع ترجيحه المكافئ "علم استعمال اللغة"؛ لأن النصوص التي يريد أن تكون مجالًا للتطبيق نصوص مكتوبة، والفرق واضح بينهما. غير أن الذي ظل ماثلًا، أن اختيار طه عبد الرحمن، بقي أفضل وأدق، بينما جاءت مناقشة يونس لبيان اختياره للمصطلح أقل بكثير مما كنا نتوقعه، في ظل محاولته الهادفة لإرساء دعائم علم قديم جديد في آن واحد.

وثمة ملاحظة جدير بالوقوف هذا السياق، تتعلق باستعمال باختيار المكافئ (تخاطب)، في ذلك المقال الذي كتبه الصديق د. علاء إسماعيل الحمزاوي(•)، ذلك المقال الذي استغرق أربع صفحات، وقد أدى ضيق المساحة المكانية للمقال، أن عرضه جاء سريعًا ومقتضبًا، ولم يستطع أن يناقش ترجمة المصطلح ترجمة دقيقة في الكتابات العربية التي أنتجت، غير أن الذي يبدو واضحًا أن المكافئ الذي اختاره الحمزاوي هو اختيار محمد يونس، ويبدو ذلك واضحًا لما يلي:

الأول: أن هذا الاختيار لم يشع بين الباحثين، وحين اختاره الباحث الكريم لم يذكر حيثيات اختياره، كما أنه لم يذكر أنه ذكر صراحة أنه ارتضى اقتراح يونس، غير أن إشارته في الحاشية رقم (١)، يذكر أن: من أجمل ما قرأت وأكثر إفادة في هذا الموضوع كتاب للدكتور محمد محمد يونس بعنوان "علـــم التخاطب الإسلامي"، توحي صراحة أو ضمنًا ، أنه يرتضي اقتراح يونس صراحة، من

(•) د. طه عبد الرحمن: تجديد الفكر وتقويم التراث، ص ٢٤٤.
(•) هذا المقال منشور على شبكة التواصل الاجتماعي بعنوان (ملامح تخاطبية عند الأصوليين) على موقع (صيد الفوائد).

ناحية، كما يوحي بأن قصر المقال، وضيق المكان، جعله لم يطلع على ما أنتج في هذا الباب، وهو أمر وإن كان مقبول شكلًا، إلا أنه غير مقبول مضمونًا؛ لأنه كان بإمكانه الإشارة السريعة والخاطفة؛ بمعنى التلميح دون التصريح، وهو ما لم يفعله.

الثاني: لم يشر إلى أي مرجع آخر دون مرجع يونس (علم التخاطب الإسلامي)، وهذا المؤلف ليونس، وإن كان أساسيًا في هذا الباب، إلا انه ليس الوحيد من جهة، كما أنه ليس المؤلف الوحيد ليونس الذي عالج فيه هذه القضية، كل هذا أدى إلى أن يظهر المقال على هذا النحو المبتسر.

بيد أن ثمة ملاحظة جديرة بالإشارة إليها، وهي أنه لم يشر إلى أسباب اختيار(التخاطب) وإعراضه عن المكافئات الأخرى، وذكر في الحاشية رقم (٢) ما يلي: اختلف الباحثون في ترجمة هذا المصطلح، فتُرجم بـــ (النفعية) و(التداولية) و (الذرائعية)، وبعضهم أبقى على الاسم الأجنبي فقال: البرجماتية، ويرى بعضهم أن أصلح ترجمة له (التخاطبية) أو (نظرية التخاطب). وهذا كلام موجز ومقتضب، كما أنه ليس كافيًا، ويوحي بالسرعة والعجلة وعدم الروي والتؤدة في بيان ما يحتاج إلى كشف. خلاصه القول: إن ما أورده الأستاذ الحمزاوي هو مأخوذ عن محمد يونس في كتابه (علم التخاطب الإسلامي) خاصة أن يونس تناول التخاطب عند ابن تيمية، بوصفه يقع في دائرة الأصوليين، وكذا غيره، ومن ثم، لم يقدم فائدة تذكر للباحثين في هذا المجال.

١ / ٤: قراءة نقدية في المصطلح في المؤلفات الفلسفية المترجمة:

هنالك ملحظ، يتعلق باستعمال المكافئى "النفعي" إذ إنه أكثر استعمالًا في الدرس الفلسفي، وتحديدًا حين الإشارة إلى الفلسفة الأمريكية، وإن كان هذا لا ينفي استعمال المكافئ "البراجماتية"، وتظل "البراجماتية" الأكثر تداولًا في المؤلفات الفلسفية والمترجمة منها خاصة، وتمثل هذه مفارقة، ربما على أساس أن البداية الفعلية كانت ترتبط بهذا، غير أنها حين انتقلت إلى الدرس اللساني، حاول الباحثون العرب أن يجدوا لها أسبابًا تدعم اختيارهم.

كما نلحظ أن محمود قاسم "اتجاهات الفلسفة المعاصرة" قدَّم له اقتراحين بـــ"الذرائعية والبراجماتية"، وهو يتفق مع المقال المنشور على شبكة الإنترنت في التسوية بين مصطلحين غير متكافئين؛ لأن الأوَّل مكافئ عربي مبين، وإن كان عليه بعض الملاحظات في حيثيات اختياره، كما أن "البراجماتية" ليست ترجمة، بل تعريبًا، وعليه، فهما ليسا سواء. كما أن أميل بريبه جعل البرجماتية والمذهب الإنساني، مثل المذاهب الفلسفية.

أما أحمد فؤاد الأهواني، فقد وضع عنوان "البراجماتية"، وفيه تناول جيمس وبيرس بوصفهما رواد الفلسفة الأمريكية، وعرض في الموضع ذاته لمكافئين لـــ"الأداتية والتجريبية"، وهي اختيارات ليست موفقة، كما توحي بتعدد المكافئات العربية المقترحة، وهي اختيارات ليست بواحدة، من ناحية، ولم يُكتب لها الانتشار من ناحية ثانية، كما يلاحظ أنه فضَّل التعريب على الترجمة، من ناحية ثالثة.

كما يلاحظ أن استعمال "البراجماتية" كان أسبق لدى الفلاسفة، وقد لاحظت أن أغلب الترجمات الفلسفية العربية، لم تستعمل اقتراح "التداولية" وفضّلوا جميعا "البراجماتية" على اختلافهم في طريقة صياغة هذا المكافئ (البراجماتية، البراغماتية، البراجمطي) وهكذا.

وإذا كان لا بد لي من دلو في هذا السياق، فيما يتعلق باختيار المكافئ العربي لمصطلح Pragmatics، فإني أميل بدوري إلى ما اتفق عليه جل الباحثين العرب، وهما على ما أوردت (التداولية، وعلم استعمال اللغة)، وإن كان الأول هو الذي عليه جل الباحثين، إلا أني أعرض عنه، بشكل مبدئي؛ لأن أمره صار مقضيًا، خلافًا للثاني الذي يأتي في المرتبة الثانية، غير أنه على الرغم من أن مصطلح (علم استعمال اللغة) يأتي في المرتبة الثانية، إلا أنه أولى عندي بالاستعمال في هذا البحث لأسباب منها، أن المكافئ الأول (التداولية) انتشر أمره بين الباحثين، وصار أمره معروفًا بين الباحثين، كما أن استخدام المكافئ (علم استعمال اللغة) يوحي بالمعنى المراد، وهو دراسة اللغة في حالة الاستعمال؛ ويبدو عندي أن هذا المكافئ نال قدرًا من استعمال الباحثين، على ما أوردت أعلاه، كما أن فيه قدرًا من المقابلة التي توضح المعنى، على أساس أن اللغة تمثل القواعد الذهنية المخزونة في جماعة اللغة، وهو ما أطلقت عليه في الفصل الثالث (اللغة في حالة السكون) في مقابل علم استعمال اللغة، يمثل اللغة في حالة الاستعمال، ومن ثم، نكون أمام ثنائيتين من الثنائيات التي توضح جوانب مهمة من تحليل اللغة. كما أن استخدام (علم استعمال اللغة) أو علم استعمال الكلام، يمكن أن يستخدم للدلالة على اللغة المنطوقة والمكتوبة، وهذا ما لا يمكن قبوله مع مصطلحات أخرى.

وأقول قولًا صريحًا لا يحتمل اللبس أو الإلباس، أن التداولية، هي الأولى، غير أن (علم استعمال اللغة، أو اللغة في حالة الاستعمال) عندي لا يقل أهمية عن المكافئ الأول؛ لأننا نحاول أن نجعل من المصطلح الثاني أكثر شيوعًا؛ وفي هذا تمكين له.

١ / ٥: خلاصة التصورات:

ويبقى التمايز بين عبد طه الرحمن ومحمد يونس، في طريقة اختيارهما للمكافئ المناسب، وهو يعكس بالضرورة حظ كل منهما ومعرفته بتراث العربية من جهة، وخلفيته الثقافية وتوجهه الفكري من جهة أخرى، خاصة أن يونس كتب بحثه، وهو رسالة للدكتوراه، في حين تبقى تصورات عبد الرحمن فكرية في الأساس؛ لمحاولة إيضاح فكر موجود، ولهذا انمازت تصوراته ببعدها الفكري.

ولهذا، تنامي اختيار طه عبد الرحمن؛ لأن حيثياته كانت دقيقة وواضحة، فضلًا عن أنها أكثر إقناعًا للقارئ، وظل اختيار يونس محدودًا؛ حتى بين اللسانيين؛ نظرًا للملاحظات التي تؤخذ علي أسباب اختياره؛ من حيث عدم مناسبتها لذلك المشروع النهضوي من ناحية، كما أنه أضاف الوصف "الإسلامي" الذي حجم المشروع وقصره على التراث العربي، من ناحية أخرى، وهذا يخرج التصورات الحديثة شكليًا، ويبعده عن المشروع التداولي الذي أشار إليه طه عبد الرحمن، أو المشروع

التخاطبي الذي أشار إليه يونس؛ لأن التخاطب فيه إشعار بالكلام "اللغة حالة الاستعمال" الذي أشار إليها يونس، فيما أوردتُ أعلاه، والتراث فيه إشارات لعناصر غير لسانية، بيد أن قصْر المشروع على الجانب الإسلامي "تراث العربية" يحرمنا، بل يحرم الباحثين، من معالجة الكلام المنطوق، ومن ثم، فاقتراح يونس، يحتاج إلى إعادة النظر، الذي يناسب الكلام المنطوق، هذا من ناحية، كما أن وصفه بــ"الإسلامي" يحرم تطبيقه على التصورات الحديثة، من ناحية أخرى، لكن يظل الرد ماثلًا، أن القصد التأصيل في تراث العربية أولًا، ثم تتم المعالجة الحديثة، أو التطبيق على الأعمال الروائية الحديثة، واستثماره في اللغة اليومية "التداولية" ثانيًا، إلا أن الردَّ يظل جاهزًا أيضًا، حتى وإن كان هذا صحيحًا، أن "الإسلامي"، يظل يحمل ظلالًا لمعانٍ تراثية، وعلى هذا، يظل مقصورًا على التراث، ومن هنا، يخرج الأعمال الحديثة أو الأعمال الأدبية من هذا المجال، وهذا ليس صحيحًا، كما أن فيه تضييقًا لمجال البحث التداولي، من ناحية أخرى.

إلا أن الذي يمكن قوله على تصورات طه عبد الرحمن ومحمد يونس، أن التداولية أفادت اللسانيين بشكل مباشر أو غير مباشر، ولم يشع اقتراح يونس "علم استعمال اللغة"، على الرغم من أن هذا التفضيل، جاء في إطار اقتراحه بــ"الذرائعية، والنفعية، والتداولية"، إلا أنه حين يقارن بمقترحه الأوَّل، يأتي في مرتبة تالية، إذ لم يستعمله غيره، بيد أن الملاحظة الجديرة بالنظر، أن يونس حين استعمل "علم استعمال اللغة "، وصفه بأنه تعريف حرفي، وشاع واستعمل أكثر(•) من اختياره الأول؛ لأن الاختيار الثاني، بقي فيه تعميم، لا تقييد، كما هو في "التخاطب الإسلامي"، ويبقى الاثنان يلتقيان حول المشروع الإسلامي، إلا أن وجوه الانمياز واضحة؛ أن طه عبد الرحمن حاول أن يؤصل للمصطلح من التراث واتخذ منه متكأ، وأشار إلى الأفكار الموجودة في تراث العربية، لكنه لم يكن يريد أن ينشئ علمًا مما هو وارد في التراث، على نحو ما هو موجود مع "علم الوضع"، وهو ما سعى إليه يونس، ويمثل هذا الملمح علامة جوهرية فارقة بين التصورين.

كما أني لم أجد أحدًا من الباحثين العرب، سبق طه عبد الرحمن(••) في هذه المعالجة؛ لأن الفلاسفة مهتمون بمعالجة بيان العلاقة بين الفكر واللغة وقصد المتكلم، وما الذي يجعل الكلام واضحًا، وما العناصر التي يجب الاعتماد عليها حتى يكون الكلام أكثر وضوحا؟ إذن، ما الذي تقدمه التداولية

● ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: التداولية: علم استعمال اللغة، ص ١٢. كما أن ثمة إشارات عدة من قبل الباحثين في هذا المجال، ليس بوصفه تعريفًا، بل إشارات، وربما يكون ليونس دور في دعم هذه الفكرة بشكل أو بآخر، ينظر إلى مثل هذه الإشارات: نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي، ص ١٠، ١٤، وفي الصفحة الأخيرة أشار إلى تعريف التداولية بأنها: دراسة اللغة في الاستعمال ... أو التواصل ...، ويبرر نحلة وصفه لهذا التعريف بأنه أوجز تعريف وأقربه إلى للقبول هو: اللغة في حالة الاستعمال، أو التواصل؛ لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئًا متأصلًا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى، تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والمستمع .... (نحلة، السابق، ١٤)، هذه رؤية توماس التي نقلها (نحلة) واقتنع بها ونسبها إلى صاحبها، وهذا ما لم يفعله يونس، إذ لم أجد له إحالة لتعريف اللغة في حالة الاستعمال إلى باحث سابق.

●● ذكر محمد يحياتن في مقدمته (ص ١) لترجمة (مدخل إلى اللسانيات التداولية) بأنه اعتمد هذا المصطلح (التداولية)، بناء على ما ورد في القاموس اللساني للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، وهو قاموس حديث نسبيا مقارنة بما هو وارد لدى طه عبد الرحمن، إذ صدر في عام ١٩٨٩ وبينهما فترة زمنية، كما أنه ليس اسمه (القاموس اللساني)، حسب ما ذكر محمد يحياتن، بل اسمه (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات)، وكذلك هو عمل بالاشتراك، وليس عملًا منفردًا، وهذا لم يشر إليه المترجم، ينضاف إلى ذلك، أن إشارة محمد يحياتن فيها إهدار لجهود طه عبد الرحمن الحثيثة في تثبيت دعائم اقتراحه.

للسانيات، وما العلاقة بينهما؟ تظهر الدراسات الفلسفية، أن الفلاسفة والمناطقة مهتمون بهذه النوعية من البحث، وأنهم سابقون للسانيين.

وقد ظهرت اللسانيات التداولية؛ نتيجة أن اللسانيات البنيوية "السوسيرية" نظرت إلى دراسة اللغة من خلال شعبتين؛ اللسانيات الصورية "التركيبية" واللسانيات الجوانية (الدلالية)، غير أن الذي يلاحظ على الدرس اللساني العربي، أنه ركَّز على اللسانيات الصورية "لسانيات اللسانيات" بشكل لافت للنظر، وهو الاتجاه الذي نما واشتد عوده في الدرس اللساني المعاصر، واختفى أو كاد الاتجاه الآخر، على الرغم من وجوده منذ وقت مبكر إلى حد ما، مقارنة بالاتجاه الأوَّل في اللسانيات العربية من جهة، كما أنه ظهر مبكرًا مقارنة بالاتجاه الثاني، الذي لم يكتب له الذيوع والانتشار، إلا في الحقبة الأخيرة من نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحالي، من جهة أخرى.

غير أن اللسانيين العرب، لم يأخذوا باقتراحات الفلاسفة في الغالب، باستثناء ما اقترحه طه عبد الرحمن الذي ذاع وانتشر بين اللسانيين فقط. كما أن ثمة شيئا لافتًا للنظر؛ أن اتجاهاتها تعددت فيما يتعلق باستعمال مصطلح Pragmatics، كما هي عند وليم جيمس وبيرس وفتجنشتين، وعلى الرغم من التقارب الفكري بين جيمس وبيرس، مما يشير إلى أن أسبابًا كثيرة أدت إلى نشأة الاتجاه التداولي في الفلسفة؛ بمعنى أنه ليس هنالك سبب واحد ومحدد، مما أدى في عاقبة الأمر إلى أن ينشأ هذا الاتجاه؛ نتيجة لتصورات فلسفية حديثة رفضت تصورات الفلسفة التقليدية، وطرحت البدائل الفعلية، وكانت اللغة مثار النفع، حين مثَّلت حجر الزاوية في كل هذه التباينات الفلسفية، إن صح التعبير، ومن ثم، يمكن القول: إنها كانت تمثل القاسم المشترك، أو الحل الأمثل الذي توقف أمامه الفلاسفة، على الرغم من تباين اتجاهاتهم.

٢ / ٠ : تقويم لساني للموائز بين الدرس البلاغي والدرس التداولي(*:)

تجدر الإشارة إلى أني لا أريد أن أثبت أن الدرس البلاغي هو الدرس التداولي، بيد أن ما أعنيه بيان الموائز الحقيقية بين الاتجاهين. وظني، أن قضايا الاتفاق أكبر بكثير من قضايا الانمياز(••)، وأترك الحكم لفطنة القارئ الكريم، فإنه ما وجد شيئًا من هذا أو ذلك، إلا وهو منفوع بهما، إن شاء الله تعالى، وأسوق ما تبدَّى لي حول وجوه الموائز فيما يلي:

٢ / ١: الدرس البلاغي قائم على ما يجب في الاستعمال الفعلي، أو ما بعد الاستعمال، خاصة أن له شرائط للاستعمال، لما يجب أن يكون، كذلك تهتم البلاغة بدراسة النص قبل إنتاجه وبعده، في حين أن الدرس التداولي قائم على اللغة في حالة الاستعمال (لسانيات الاستعمال) أو ما يشبهه (أي يشبه

(*) تجدر الإشارة إلى أني حين قرأت كتاب د. نحلة المذكور أعلاه، وجدت إشارة إلى التداخل بين التداولية وبين بعض العلوم الأخرى التي ترتبط بمعالجة اللغة بوجه من الوجوه، فلزم التنويه، ينظر: نحلة (مرجع مذكور أعلاه)، ص ١٠، ١١، وما بعدهما.

(••) وقد لاحظ ليش (Leech) الاهتمام المتزايد بـ(التخاطبية) في التعامل مع المعنى في الآونة الأخيرة، ومن ثم، فقد ساد المنهج البلاغي في دراسة هذا العلم (نقلًا عن د.محمد يونس: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص ١٦)، ويشير هذا بوضوح إلى مدى التداخل الحاصل بين العلمين إلى حد بعيد، وعلى الرغم من ذلك، تظل ثمة فروق ظاهرة بين الاتجاهين، تحتاج إلى إبانة شديدة.

النص المكتوب)، وموضوع البحث فيه: توظيف المعنى اللساني في الاستعمال الفعلي، من حيث هو صيغة مركبة من السلوك، الذي يُوَلِّد المعنى[١].

٢ / ٢: الدرس البلاغي قائم على عنصر الانتقاء؛ ومن ثم، فهو قائم على اللغة العالية (المثالية)، بينما الدرس التداولي قائم على اللغة في حالة الاستعمال (العادية)، وهو الفرق الذي حوَّل أصحاب الفلسفة التحليلية، التي تزعمها فتجنشتين، وتطورت على يد فلاسفة اللغة في أكسفورد "أوستين، سيرل، جرايس" عن دراسة الفلسفة التقليدية.

٢ / ٣: البلاغة لها شرائط محددة، وضعها البلاغيون القدامى في صدر مؤلفاتهم؛ أعني الفصاحة والبلاغة، كما حدد البلاغيون شرائط الكلام البليغ وعيوب النطق[•]، وهذا النسق البلاغي غير متوفر في الدرس التداولي؛ نظرًا لأنَّ التداولية ليس لها موضوعات محددة ومترابطة، وليس لها وحدات للتحليل.

٢ / ٤: الدرس البلاغي يلتقي مع (لسانيات، وأسلوبيات، وعلوم اتصال، وعلوم اجتماعية، وعلوم بلاغية)، والدرس التداولي كذلك، غير أن المعارف المتداخلة مع التداولية أوسع؛ لاشتراك "اللسانيات، وعلوم الاتصال، وسوسيولوجية، وسيوطيقا، وعلم النفس..."، وهذا ما حدا بتعدد التعريفات للتداولية، كما أدى إلى التداخل والتناقض في مناهجها وتوجهاتها وتعريفاتها في أحايين كثيرة.

٢ / ٥: خرج الدرس البلاغي من رحم الدرس اللساني "العلوم الإسلامية نشأة لخدمة النص القرآني"؛ أي أن البلاغة مرتبطة في أصل نشأتها بالكشف عن الدرس اللساني وسياقات الاستعمال، ولم يكن غرض البلاغة الوصول إلى الدلالة الوضعية "المعجمية"، وهي دلالة الصفر؛ لأن معناها واضح وظاهر، ومن ثم، كانت البلاغة تسعى حثيثًا للوصول إلى تلك المعاني الإضافية، أو بتعبير الجرجاني "معنى المعنى". وقد نشأت المشاكل في الوصول إلى المعنى؛ نتيجة الخلط بين التصور الصوري "المعنى الكلي"... أو بمعنى آخر: بين المعنى الكلي واللفظ الذي نعبر عنه من جهة، وبين الأسماء التي تشير مباشرة إلى أسماء مفردة في الواقع من جهة أخرى. فنظن أن الاثنين متشابهان في الدلالة، ونصف كلًا منهما بما نصف به الآخر؛ أي نضع كلًا منهما في السياق نفسه الذي نضع فيه الآخر، متصورين أنه طالما كان أحدهما يكون له معنى في سياق، فسيكون للآخر أيضًا معنى إذا وضع في السياق نفسه[٢].

---

(١) ديفيد كريستال، نقلًا عن نحلة : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ١٤.
(●) فقد أورد الجاحظ في (البيان والتبيين) تفصيلًا لعيوب النطق، وذكر منها عيوب خلقية وعيوب أدائية، كما أضاف إضافات متميزة في هذا الشأن، جعلت الباحثين يبدأون به في معالجة هذه القضية، ولا يذكرون شيئًا عمن كانوا قبله، أمثال الأصمعي وتلميذه ثابت بن أبي ثابت في كتابيهما (خلق الإنسان)، وقد أفاد منهما، ووسع الكلام في مواضع ثانية، وأضاف زيادة على ما ورد لديهما، في مواضع ثالثة، مما جعل الباحثين يوجهون اهتمامهم شطره، ينظر: هيفاء عبد الحميد: دراسة الأصوات وعيوب النطق عند الجاحظ، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٩٨٨، ففيها تفصيلات مفيدة في هذا المقام.
(٢) د. عزمي إسلام: لدفيج فتجنشتين، ص١٤١.

٦/٢: الدرس البلاغي يقوم على الاهتمام بالمقام وخروج الكلام "النص" عن مقتضاه الطبيعي "الدلالة الوضعية" إلى دلاليات أخرى، يقتضيها تباين المقامات؛ نتيجة لخرم شرائط قواعد اللغة، وقد أدى بهم أن الدلالة دلاليات، فالدلالة اللغوية "أو الوضعية، وهي التي تعتمد على البنية اللسانية، ثم الدلالة المستخلصة من الجملة، وهي ليست معاني المفردات منفردة"، ثم الدلالة الثالثة القائمة على السياق، وقد لاحظ الجرجاني هذه النوعية من الدلالة، فأطلق عليها "معنى المعنى/ القصد".

وتجدر الإشارة إلى أن سيرل، أشار إلى معنى قريب من هذا، حيث قال: إننا يجب أن نميز بين معنى الجملة أو معنى الكلمة من ناحية، ومعنى المتكلم أو المعنى المنطوق من ناحية ثانية، فالجمل والكلمات معانٍ بوصفها أجزاء من الجملة ... غير أن ما يعنيه المتكلم بمنطوق الجملة يعتمد، ضمن حدود معينة، على مقاصده(١).

والبحث التداولي لا يعتني باللغة إلا في حالة الاستعمال "لسانيات الاستعمال"، وتحديدًا إذا خرم شرائط الاستعمال المتفق عليها، بناء على عناصر تُحَدَّدُ بين المخاطَب والمخاطِب، ومن ثم، فالفرق واضح. ومن هنا، نقول، إن الدلالة اللسانية "الوضعية" ثابتة وغير متغيرة، بينما دلاليات الاستعمال متجددة؛ نظرًا لتباين المقامات والأشخاص، ومن ثم، تتباين الاستعمالات، وإن تكرر الأشخاص، فالمقامات متباينة، وهذا يؤدي إلى أن المعنى في الدرس التداولي غير ثابت، وغير مستقر.

٧/٢: الدرس البلاغي نضج واستوى، وصار علمًا، وقدم خدمة لا ينكرها أحد ولا يزال، وله ثلاث شعب "المعاني، والبيان، والبديع"، أما الدرس التداولي، فعلم نشأ حديثًا، ومن ثم، ليس له موضوعات محددة أو طرق للتحليل؛ لأن أدواته النهائية والأخيرة، لم تكتمل بعد، وعلى الاتجاه الآخر، ثمة بعض الباحثين من ينكرون جدوى الدرس التداولي؛ إذ لم يستطع أن يقدِّم حلولًا مناسبة لجُلّ القضايا التي ناقشها.

٢ / ٨: الدرس البلاغي تجاذبته علوم ومعارف إسلامية، كالتفسير واللغة والنحو والقراءات والحديث... إلخ، وأما الدرس التداولي، فقد نشأ نتيجة ميادين علمية متنوعة، كعلم النفس والفلسفة وعلم الاجتماع وعلوم الاتصال وعلوم البلاغة، غير أن الذي يلاحظ أن العلوم التي تداخلت معها البلاغة، تنتمي جميعًا إلى بيئة واحدة ــ البيئة الإسلامية ـــ التي تُعْنَى بفهم النص القرآني، وهي علوم قديمة، في حين أن العلوم التي أدت إلى نشأة التداولية، لها أسباب أخرى متباينة عن تلك التي أدت لنشأة البلاغة، بالإضافة إلى أن الأهداف في كلا الاتجاهين، ليست بواحدة.

٢ / ٩: إذا كان الدرس البلاغي قد نشأ نتيجة فهم النص القرآني، متمثلًا في العلوم الإسلامية، ثم توسَّع الأمر شيئًا فشيئًا؛ ليشمل الكلام البليغ، وما ينبغي أن يكون عليه الكلام في اللغة العالية؛ أي أن الدرس البلاغي، يركز على المستوى المثالي من اللغة، فإن الدرس التداولي يتخذ من اللغة في الاستعمال العادية (أو المثالية) مادته.

(١) جون سيرل: اللغة والعقل والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، ص ٢٠٦، وينظر تفصيلًا موسعًا لديه؛ لأنه فيما تلا ذلك طرح سؤالًا: ما معنى المتكلم؟ وشرحه شرحًا وافيًا.

٢ / ١٠: الدرس البلاغي لا يقصد منه تحديد خصائص مقامات الاستعمال، الذي ينتج قصدًا يتجاوز الدلالة المعجمية والدلالة التركيبية إلى قصد المتكلم، وفي رأيي أن قصد المتكلم، قد يتجاوز كل هذا، بناء على عناصر خارجة عن الدرس اللساني، ومن هنا، فهي أقوى قيمة؛ لأنها لو لم تكن كذلك ما تجاوزت الدلالة اللسانية، وصارت هي القائمة بالقوة "بالفعل"، خلافًا للدرس التداولي الذي يحاول أن يحدد خصائص سياق الاستعمال.

٢ / ١١: الدرس البلاغي يدرس اللغة في حالتي الثبات "المواضعة" والتغير "الاصطلاح"، بينما لا يهتم الدرس التداولي باللغة في ذاتها، بل باللغة في حالات تخاطبية متباينة، صادرة عن متكلم محدد، وموجهًا إلى مخاطب محدد في مقام محدد؛ لتحقيق غرض تواصلي محدد(١).

٢ / ١٣: اتفقت اللسانيات التقليدية والحديثة على معالجة الظاهرة اللسانية، غير أن الدرس التداولي قائم على أساس معالجة، ما الذي يمكن أن نتكلمه؟ ولماذا لا يكون واضحًا، ولماذا يفهم المتكلم غير ما نريد إيصاله، ومتى نجعل المتلقي يفهم غير ما نقول، وما الخلفيات غير اللغوية المشتركة بين المخاطِب والمخاطَب، التي تجعله يتجاوز الدلالة اللسانية إلى قصد المتكلم وقبول المتلقي؟ وظاهر أن الدرس التداولي بهذه الآلية، نشأ ليتجاوز ما أخفقت فيه اللسانيات البنيوية "الصورية"، فيما يتعلق بالكشف عن التواصل غير المباشر والحرفي، وأفضليته على التواصل المباشر/ الحرفي.

ومن ثم فالتداولية: ليست سلة لمهملات اللسانيات، بحيث تعدُّ كل ظاهرة عجزت اللسانيات عن حلها مجالًا للبحث التداولي، وهذا يقتضي أن الظواهر التي تدرسها التداولية، لست مهملة ولا متروكة بالضرورة، ومن ثم، فهي تقوم بإزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي وشرح طرق الاستدلال ومعالجة الملفوظات. وهذه القضايا ليست من اهتمامات اللسانيات الصريحة، بل هي تشبه أن تكون مرحلة وسيطة بين المعارف اللغوية والمعارف الموسوعية(٢). ثم إن علم الدلالة بفضل تصورات فريجة وأتباعه في مستوى أوسع، وتقوم هذه التصورات على افتراضين أساسين:

بما أن معنى جملة ما مرتبط بمعاني الكلمات التي تكونها، فإن معنى الكلمة يجب أن يدرك من خلال معاني الجمل: إن معنى كلمة ما هو مشاركتها النسقية في معاني الجمل التي تظهر فيها.

بالنسبة إلى معنى الجمل، يجب أن يدرك من خلال مفهوم الصدق، فأنت تعرف معنى جملة ما؛ يعنى أنك تعرف الشروط اللازمة التي يجب أن تستجيب لها هذه الجملة كي تكون صادقة. إلا أن قيام التحليل على مجرد هذين الافتراضين، لا يجعله كافيًا لمعالجة كل ما قد يطرحه المعنى من مشاكل. ولهذا كان على التحليل أن يمتلك آليات(٣).

---

(١) د. مسعود صحراوي: الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، ص ٤٠.
(٢) السابق: الموضع ذاته.
(٣) د. حافظ إسماعيلي علوي: ما التداوليات، ص ١٨.

وإذا كان د. نحلة قد نقل عن ديفيد كريستال، أن التداولي لا ينتمي إلى أي من مستويات التحليل اللغوي، صوتيًا أم صرفيًا أم نحويًا أم دلاليًا، لذلك فالأخطاء التداولية، لا علاقة لها بالخروج على القواعد الفونولوجية أو النحوية أو الدلالية، وهي ليست مستوى يضاف إلى المستويات؛ لأن كلًا منها يختص بجانب محدد ومتماسك من جوانب اللغة، وله أنماطه التجريدية ووحداته التحليلية، ولا كذلك التداولية، فهي لا تقتصر على دراسة جانب محدد من جوانب اللغة، بل من الممكن أن تستوعبها جميعًا، وليس لها أنماط تجريدية ولا وحدات تحليل(١).

كما أنها لا تنضوي تحت علم من العلوم التي لها علاقة باللغة، على الرغم من أنها تتداخل معها في بعض جوانب الدرس، ومن هذه العلوم علم الدلالة ... وعلم اللغة الاجتماعي ... وعلم اللغة النفسي .... وتحليل الخطاب(٢).

ويلفت النظر من هذا النص ملاحظتان، الأولى: أني كنت قد قرأت بحثًا عن السكاكي، وهو لأحمد الإدريسي (تداولية الخطاب ولسانيات السكاكي)، ومن ثم فالعنوان لا يحتاج إلى بيان أو إيضاح المقصود، والأخرى: أن ثمة جملة من الباحثين يرون أن الدرس التداولي صار علمًا لغويًا خالصًا الآن، فما المانع أن يكون اتجاهًا أو مستوى جديدًا، يضاف إلى المستويات السابقة؟ وهو بالعكس لا يتناقض معها، وقد وجدت أحد الباحثين يجعل اللسانيات النصية أو لسانيات تحليل الخطاب مستوى من الدراسة اللسانية للغة(*)، ومن هنا، فالتباين قائم بين الباحثين حول رؤية كريستال أو غيره من اللسانيين على النحو الذي أبنت عنه.

وعلى الرغم من تباين الاتجاهات في الدرس التداولي تباينًا شديدًا، غير أنها تتفق في أن تحليل الكلام لا يتوقف عند استقاء المعايير والضوابط اللغوية، بل يسعى بانتقاله من مستوى أعمق؛ لاستجلاء جوهر الظاهرة اللسانية، وإلى فهم أمثل لها.

وإذا كان اللسانيون متفقين على أن الدرس التداولي بدأت ملامحه الجوهرية المائزة تتشكل في منتصف السبعينات(٣)، فإنَّ الذي يحتاج إلى أن نتوقف عنده نقطتان، الأولى: أن فترة السبعينات كانت الملامح الجوهرية الأولى تتشكل لهذا الاتجاه الفلسفي، أو بتعبير آخر، الاتجاه الذي بدأه فلاسفة اللغة، وخاصة فلاسفة أكسفورد "أوستين، سيرل، جرايس"، ومقارنة هذه الفترة التاريخية بتلك التي أنجزت فيها التداوليات العربية، ليست ببعيدة، خاصة أني أوردت أن أوَّل من تعرَّض لهذا الاتجاه الفلسفي طه عبد الرحمن، حين اقترح مكافئ "التداولي"، وهذا يعني صراحة أو ضمنًا أن الباحثين العرب، لم يكونوا بمنأى عن الاهتمام العام بهذا الاتجاه الحديث في دراسة اللغة، الذي لم يلبث أن توجه تلقاء اللسانيات،

---

(١) د. نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ١٠.
(٢) ينظر: د. نحلة: السابق، ص١٠، ١١، يلاحظ أني وضعت نقاطًا دلالة على أن ثمة كلامًا محذوفًا؛ لأنه لا يعنينا كثيرًا، بقدر ما يعنينا بيان وجلاء الفكرة في هذا السياق، ومن شاء، فليرجع إليه في مظانه.
(*) ينظر: د. صبحي إبراهيم الفقي: المعنى عند سيبويه، ص ٢٩٦، حاشية رقم (٩٨).
(٣) ينظر د. أشرف عبد البديع: الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم، ص ٦٤ : ٦٥.

والأخرى: خُيل إليَّ أن المدارس اللسانية المتنوعة، تطورت تطورًا ملحوظًا، بداية باللسانيات البنيوية، ثم التوليدية التحويلية، ثم إن هنالك من اللغويين الأمريكيين من ثار على الاتجاهين، ورأوا أنهما ليسا كافيين، كما حدث مع زيلخ هاريس، وبناء عليه، ظهرت الاتجاهات المتنوعة في لسانيات النص (الخطاب).

بيد أن هنالك أمرين يسترعيان الانتباه، ويحتاجان إلى فضل بيان، فإذا كنت قد ذكرت في بحث سابق، أن فترة السبعينيات، هي الفترة الفعلية لازدهار لسانيات النص الألمانية تحديدًا[*]، وما أورده نحلة هنا صحيح، أن هذه الفترة ــ منتصف السبعينات؛ أعني أن هذا يمكن أن نستخلص منه شيئًا ذا بال، خاصة أن المعايير السبعة التي اقترحها بوجراند/ درسلر، قُسمت تقسيما ثلاثيًا[١].

كما أني أؤكد ما أذهب إليه باقتباس نص د. سعيد بحيري وأراه دالًا في هذا السياق، يقول: لقد نتج عن اقتحام علم لغة النص عملية للتفسير المعقدة حاجة ماسة إلى معرفة عريضة وشاملة، أكسبته سمة جوهرية، أعني سمة التداخل المعرفي؛ فقد تداخل مع علوم الشعر والبلاغة والأدب والأسلوب والاجتماع والنفس والفلسفة والمنطق وغيرها من العلوم التي تشتغل بالعلوم في المقام الأول، وإن اختلفت غاياتها وأهدافها باختلاف مبادئها وتصوراتها ومعالجتها الخاصة، لكن يظل من غير المستغرب أن يعاد في إطار لغة النص طرح قضايا ومشكلات مماثلة لما في تلك العلوم وأن تنقل إليه عناصر وأدوات ومعايير خاصة بها توظف توظيفًا جديدًا لتكوين طرق جديدة للفهم والتفسير[٢]. واكتفي به دون تعليق؛ لوضوحه وظهوره.

3 / ٠ : تقويم لساني للموائز بين لسانيات النص ولسانيات التداول:

من الجدير بالذكر القول، إن ثمة تداخلًا بين لسانيات النص ولسانيات التداول "الاستعمال"، غير أني رأيت أن أقصر حديثي هنا على بيان عدد من جوانب الانمياز بين الاتجاهين، وأحاول تبريز هذه الموائز فيما يلي:

٣/١: لسانيات التداول قائمة على الاستعمال؛ أي التعامل مع اللغة في حالة الاستعمال "الأداء اللغوي"، في حين أن (لسانيات النص) قائمة على تحليل البنية اللسانية "اللغوية"، وافتراض عناصر أخرى خارجة عن سياق المقام، فلسانيات النص تضم معارف وعلومًا عدة، كذا لسانيات التداول، وكلاهما يهدف للكشف عن عناصر تقع خارج اللغة، إن أدت إلى بيان ما يحتاج إلى بيان، غير أن لسانيات التداول، لا تبحث عن اللغة في حالة السكون "البنية اللغوية"، وهو ما يقع كذلك داخل حدود أسوار لسانيات النص، خلافًا للسانيات التداول، التي لا يعنيها إلا في حالات الحوار، خاصة إذا كان الكلام "البنية التواصلية" تحتاج إلى رفع اللبس وكشف الغموض عنها، أو أنها تفهم على غير قصد

(*) ينظر السابق: الموضع ذاته.
(١) ينظر د. سعد مصلوح: نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، ص ٢٢٦.
(٢) د. سعيد حسن بحيري: اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص، ص ١٣٧.

المتكلم. هذا، وقد لاحظ أحد الباحثين هذا، فقال: فهو وحدة ديناميكية وجزء من عملية الاتصال، وهو صنف براغماتي، وليس صنفاً في النظام اللغوي، والنص بوصفه علامة، وهو ثمرة بناء فعل الاتصال، بأدوات النظام اللغوي(١).

وإذا كانت المعايير السبعة التي اقترحها بوجراند/ درسلر، ترى أن النص هو الحدث الاتصالي؛ بمعنى أنه يأخذ بعين الاعتبار عناصر غير لغوية، ويؤكد ذلك أنها قسمت إلى ثلاث شعب:

1ــ ما يتصل بالنص ذاته، وهما معيارا السبك والحبك.

2 ــ ما يتصل بمستعمل النص، سواء أكان النص منتجًا أم متلقيًا، وهما معيارا: القصدية والمقبولية.

3ــ ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، وهي معايير: الإخبارية والموقفية والتناص(٢).

ويؤكد هذا التقسيم أن المعالجة في اللسانيات النصية أوسع، مقارنة بما هو في لسانيات التداول؛ لأن المفسر في لسانيات الخطاب، يقف أمام علوم معرفية متداخلة ومتشابكة، ومن هنا، فالتحليل تبعًا لذلك أصعب منالًا منه في الدرس التداولي.

وتعد البنية اللسانية إحدى الركائز الأساسية، بالإضافة إلى عناصر أخرى كثيرة، فإذا كانت المعايير السبعة، قُسِمت إلى شعبها الثلاث، فهذا يعني أن ثمة عناصر أخرى غير لغوية، خاصة بالمتكلم والمخاطَب، وهما القصد والقبول، وهما عنصران أساسيان في لسانيات التداول، كما لا ينكر معالجة الإخبارية والموقفية.

وبناء على هذه التصورات، أرى أن اللسانيات النصية أوسع وأعم مما هو في لسانيات التداول؛ لأن المفسر في لسانيات النص يقف أمام علوم معرفية متداخلة ومتشابكة، ويعد السياق اللغوي أحد الركائز الأساسية، بالإضافة إلى عناصر كثيرة تؤخذ في الاعتبار، فإذا كانت المعايير السبعة، قد قسمت إلى العناصر الثلاثة الآنفة الذكر، فهذا يعني أن لسانيات النص تُدْخِلُ في تحليل النصوص عناصر غير لغوية. ومن هنا، فإن مجالها أوسع كذلك؛ لتتجاوز العوامل غير اللغوية، خاصة المتصلة بالمتكلم والمتلقي، وهما "القصد والقبول"، وهما عنصران أساسيان في لسانيات التداول. ولا تنكر لسانيات النص السياقات غير اللغوية، وهي معايير: الإخبارية والموقفية والقصدية والمقبولية.

وبناء على هذا التصور، فإن نظرية بوجراند/ درسلر، وضعت تصورات أساسية لمحاولة فهم النص، ومن ثم، فقد اشتملت على تصورات تداولية تتصل بعناصر كثيرة، تقع خارج حدود الدرس اللساني للمادة الفعلية، سواء أكان متصلًا بمستعمل النص أم ما يتصل بالسياق المادي والثقافي والمحيط

(١) د. خالد محمود جمعة: نظرية النص بين النظرية والتطبيق، ص٥١٣.

(2) R. D. Bgrand: Einfeurng in die Textlinguistik,S. 33.

وثمة عدد من الدراسات العربية التي أشارت إلى هذا التقسيم، على ما أوردته أعلاه.

بالنص، وهي عناصر تقع خارج حدود اللغة، أو ما يمكن أن يسمى بالمقام Situation، وهو المحيط غير اللغوي للغة بما فيه من ظروف وملابسات تقع مع الحدث اللغوي، كما أن هذه العناصر التي يتجاوز فيها المتكلم والمستمع حدود العلامة اللغوية، لا بد أن هذه المعلومات، تمثل قاسمًا مشتركًا بينهما.

وعلى هذا، فإذا كان أحد الباحثين يرى: أن التحليل الذي ارتضاه بوجراند/ درسلر، عن تحليل فانديك، بإسناد وظائف أكبر للمكون البراجماتي "التداولي"، وإن لوحظ في بعض المواضع تعاضد المكونين البراجماتي والدلالي من جهة، وتلاحم المكونين النحوي والدلالي من جهة أخرى(1)، فإن التداخل بينهما واضح وظاهر؛ غير أن الدرس الدلالي يتعلق بلسانيات اللسانيات والدرس التداولي يتعلق بلسانيات الاستعمال أو بالعناصر الخارجة عن المكوِّن اللغوي المباشر (الصريح).

ويشير هذا النص بوضوح إلى ركيزتين أساسيتين، الأولى: أن المكون الأساسي في نظرية تحليل النص أوسع، كما هي الحال عند بوجراند/ درسلر. والأخرى: أنا لا أتفق فيها معه، في استناد التحليل عند بوجراند/ درسلر على وظائف براجماتية أكبر، مما عليه عند فانديك، هذا صحيح، غير أني يمكن أن أوجِّه هذه الرؤية نزلة أخرى؛ إذ تعتمد رؤيتهما على عناصر تداولية أوسع مما يعرض له في الاتجاه التداولي، تجعلهما يعالجان النص من منظور أوسع من المنظور التداولي، وهذا ما جعلني أذهب هذا المذهب في أن لسانيات التداول، تقع في إطار لسانيات النص.

كما يلاحظ على رؤية د. سعيد أنه جعل العناصر البرجماتية عند بوجراند/ درسلر ــ حسب تعبيره ــ أكبر في مكون تحليل النص، وزعمي خلافًا لذلك؛ إذ إن المكون التداولي واضح وظاهر في جُل العناصر المقترحة، خلافًا للأوَّل والثاني، ومن هنا، تعد هذه النظرية تحليلًا تداوليًا أوسع، لا ريب فيها، وليست تستند على مكونات تداولية فقط.

وإذا كان من قول، فلسانيات النص، تستند إلى عناصر لغوية وعناصر غير لغوية، فيما يتعلق بلسانيات النص "مكتوبًا أو منطوقًا"، خلافًا للسانيات التداول التي تعتمد على معالجة الكلام المنطوق أو المكتوب كذلك، إلا أنها تعالجه، حين يخرم شرائط القواعد اللسانية، بالإضافة إلى العناصر الأخرى غير اللسانية، التي يشير إليها المتكلم، وهذا ما جعلنى أعد لسانيات النص، بناء على هذا الطرح، أصلًا؛ لأن العناصر التي تقع في حوزتها أكبر وأوسع من حيث التنوع، في حين أن مجال الدرس التداولي محدود، ومن ثم، فهو أعمق، وهذا فارق جوهري بين الأصل والفرع.

٣ / ٢: كما يلاحظ على أعمال الدارسين في اللسانيات النصية، أنها نشأت النشأة الأولى في نهاية الستينات وطيلة فترة السبعينات، كما أن نحلة في نصه السابق، الذي أوردته، جعل ــ بناء على تصورات فلاسفة اللغة ــ أن هذا الاتجاه نشأ وترعرع في فترة السبعينات، وبناء على ذلك، تكون فترة

---

(١) د. سعيد بحيري: اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص، ص ١٥٨.

الازدهار في الاتجاهين واحدة، وإن كنت أظن أن لسانيات النص، كانت واضحة، ولا أدل على ذلك من الأعمال التي أُنتجت في تلك الفترة في اللسانيات النصية، غير أن ما أعنيه أن فترة الاتجاه التداولي في الغرب، كان في قمته، أو الأعمال الأساسية في تلك الحقبة. وإن كانت الأساسيات والمعالجة التداولية كانت أبعد من ذلك بكثير.

٣ / ٣: يلاحظ أن لسانيات النص ترعرعت في بيئة اللسانيين، صحيح اعتمدوا علومًا مختلفة كعلوم الاتصال والفلسفة والشعر والبلاغة ... إلخ، غير أن أحدًا لم يقل إنه نشأ في أحضان اتجاهات أخرى، بينما نشأ الاتجاه التداولي من خلال تصورات فلاسفة اللغة، أمثال أوستين وسيرل وجرايس وفتجنشتين وغيرهم، ومن ثم، تعددت الاتجاهات، مما أدى إلى تعدد التعريفات والتحليلات.

٣ / ٤: نالت لسانيات النص عناية فائقة في الغرب، وتحديدًا من المدرسة الألمانية، حيث تميزت بمعالجتها المتنوعة والمبتكرة، غير أن ما أعنيه أن الاتجاه الألماني كان أكثر اهتمامًا وتأثيرًا على كل المدارس الغربية، وكذلك لسانيات التداول، إلا أنها كانت أقل؛ بدليل الدراسات في الاتجاهين، فهو في الاتجاه الأول (لسانيات النص) أكثر غزارة وأعمق فكرًا، في حين كان في الاتجاه الآخر (لسانيات التداول) على استحياء، ومقارنة الإنتاج الفكري بين الاتجاهين، يظهر بوضوح مدى صدق هذا التصور. كما أنه في الاتجاه الأول كان ذا نظريات محددة المعالم، بينما كان في الاتجاه الثاني اتجاهات متباينة، غير أن ما يجمعها هو تركيزها على اللغة، بوصفها عنصرًا مهمًا، وفارق بين اتجاه يرتكز على نظريات محددة، وآخر على تصورات لا يربطها رابط إلا عنصر اللغة.

ومن ثم، يمكن القول، إن العلاقة بين الاتجاهين علاقة العموم بالخصوص، فإذا كان الاتجاه النصي، يأخذ في الاعتبار، أن الاتجاه التداولي، يركز بشكل أساسي على عناصر بعينها "المتكلم / الكاتب، والمستمع / القارئ" أو بمعنى آخر: ما الذي يجعل كلامنا غير واضح "غير مفهوم"، ولماذا لا يكون كلامنا واضحًا للآخرين، ولماذا نقول شيئًا ويُفهم منه شيء آخر، وما الآليات التي تجعل كلامنا واضحًا(•)؟

٣ / ٥: إذا كان التداولي يسعى حثيثًا إلى الكشف عن الآليات والأدوات التي تجعل النص "الكلام" واضحًا، فإنه يركز غالبًا على المنطوق لبيان قصد المتكلم "الكاتب" وفهم المتلقي "المستمع"، ولا يعني هذا أن النص المكتوب، لا مكان له داخل هذا الاتجاه، وإنما إذا كان النص مكتوبًا، فإن تفسيره أشد وعورة من حالة النص المنطوق؛ إذ يحتاج الأمر إلى تمثل أشخاص، وتصور أفكار، قد تكون صحيحة، أو غير ذلك؛ بمعنى أن التداولي يركز في تحليله على الكلام المنطوق بشكل أساسي، ويهتم كذلك بالكلام المكتوب (إذا توافرت فيه عناصر بعينها)؛ ولا بد أن يتمثله كلامًا منطوقًا، على نحو لا بد فيه من إشراك عناصر غير لغوية، يقبلها السياق، ولا يردها، أو ما تسمى بالسمات شبه اللغوية، التي

(•) جعل اللسانيون الإجابة على هذه الأسئلة الأساس التي بنوا عليه مهام التداولية، كما هو مثبوث في مؤلفاتهم.

ينبغي أن تتوفر فيه هذه الصفات، كأن يشير بشكل ضمني إلى نقاش يدور بينه وبين شخص/ أو أشخاص في ثنايا التحليل، كما في المناظرات، أو كما في الرواية القائمة على السمات شبه اللغوية، كما هي الحال عند نجيب محفوظ في معظم رواياته، وهي تحتاج على ضوء لسانيات التداول إلى دراسات معمقة؛ للكشف عما هو مخبوء بداخلها.

٣ / ٦: ترتبط لسانيات النص بعلوم عدة، على النحو المشار إليه في أدبياتها، وإذا كان هنالك ارتباط بين البلاغة وعلوم الاتصال، على ما أشار إليه بعض الباحثين[١]، فإن هذا يؤدي إلى ثمة علاقة بين الاتجاه البلاغي والاتجاه التداولي، إلا أن الذي ينبغي أن ننبه عليه، أن هذا ليس معناه أن البلاغة علم تداولي خالص، أو أننا نعوّل على أن تكون "التداولية" هي البديل الشرعي للبلاغة، أو نلبسها ثوبًا جديدًا، كما أوردت في مواضع عدة، إلا أن ما أعنيه هنا أن فيها عناصر صالحة للتحليل المشترك مع لسانيات التداول، باعتبار كليهما يركز على عناصر التواصل، التي تؤدي إلى أن يكون تفسير الكلام واضحًا، لا لبس فيه ولا غموض.

٣ / ٧: كما أن من أدبيات لسانيات النص، أنها تحاول أن تقدم تفسيرًا للنصوص، استنادًا إلى عناصر تقع خارج أسوار الدرس اللساني، وأخرى لسانية، كما هو كائن لدى بوجراند/ درسلر، ومن ثم، فالنص كما يرى بعض الباحثين، قد يكون:

ـــ نصًا منطوقًا في مقابل نص مكتوب.

ـــ نصًا مكونًا من جملة واحدة، في مقابل نص مكون من أكثر من جملة.

ـــ نصًا في صورة حديث انفرادي "حوار داخلي"في مقابل صورة حديث حوار/ ثنائي.

ـــ نصًا لغويًا محضًا، في مقابل نص خليط "حيث يضم أشكال اتصال أخرى"[٢].

وبناء عليه، فالنص يشمل المنطوق والمكتوب، ومن هنا، يندرج النص المنطوق الذي يعتمد عليه الاتجاه التداولي، بإسناد جوانب عدة من تحليله. على هذه النوعية من النصوص، وإن كان لا ينكر النصوص المكتوبة، خاصة إذا توفرت فيها سمات بعينها، على ما أشرت إليه أعلاه.

إلا أن ما يستلفت النظر؛ أن أحدًا من أولي الأهلية في لسانيات النص، لم يقل إن تحليله يقع داخل أسوار لسانيات التداول صراحة، بيد أن الواضح، أن وجوه الاتفاق ظاهرة معلنة، يوضح ذلك، أن فان دايك، وهو من علماء النص، كتب بحثًا عن السياق والتداولية، كما شغلت المعالجة التداولية حيزًا مرموقًا في كتابه "علم النص".

وكذلك ما كتبه شيمث في كتابه (نظرية النص)، مما يدل على أن وشائج القربى غير خافية، لمن له بصر وأدام النظر.

---

(١) سامية بن يامنة: الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية، ص ٧.

(2) Hans Vater: Eeinfeuring in die Text,S.14.

٤ / ٠ : تقويم لساني للموائز بين اللغة الكلام(•):

يلاحظ بشكل مبدئي على محاولات جمع اللغة ابتداء من النصف الأول من القرن الثاني الهجري، أنها قامت على جمع اللغة من أفواه الأعراب الخلص في البادية، وقد وضعوا شرائط لمن ينقل ويؤخذ عنهم(١).

بيد أن الذي يمكن أن نفيد منه؛ أقصد محاولات جمع اللغة ركزت على مصطلحين أساسيين "اللغة والكلام" ولما كانت (اللغة) عنصرًا ذهنيًا قائمًا في أذهان الجماعة اللغوية، أو بتعبير دقيق: أن المكون البلاغي والمكون الفصاحي موجودان في الأعراب، بشكل لم يصبه ما أصاب أهل الحضر، ولهذا ذهب اللغويون لجمع اللغة من هنالك. ولما كانت اللغة عنصرًا ذهنيًا، ومن ثم، تعامل اللغويون مع مصطلحين متباينين، هما "اللغة": وهي عبارة عن الأنظمة اللغوية المثلى الموجودة في أذهان هؤلاء الأعراب في بوادي الحجاز؛ أقصد اللغة في حالة "السكون". أما مصطلح "الكلام"، فهو عبارة عن اللغة في حالة الاستعمال، وبينهما فروق ظاهرة وغير خافية.

وسأحاول أن أذكر ما تبدَّى لي زيادة على ما ورد أعلاه، فالكلام هو التطبيق العملي لمصطلح "اللغة"، التي تتسم بالصرامة، ولا تسمح بالخروج عليها في كثير من الأحيان، كما أن الخروج عليها يعد عيبًا وخطأ ولحنًا، على نحو تلك الوصوف التي اتصف بها أصحابها، ومن ثم، فالكلام هو استعمال اللغة، أو بتعبير تداولي: الكلام هو اللغة في حالة الاستعمال، وهنا نقترب كثيرًا من بيان العلاقة بين اللغة في حالة الاستعمال "الكلام"، واللغة في حالة السكون (القواعد).

وقد أوردت كتب "اللغة" خروجًا من هذا القبيل، غير أنه من الواضح أنهم كانوا لا يعيرونها اهتمامًا كبيرًا، وحاولوا جاهدين، أن يجدوا لها تخريجًا؛ لأنها إما لهجة "أو لغة"، قبيلة من القبائل، وإما شاذة، وإما لأنها رُويت هكذا، ومن ثم، لا يعتدون بما يخرج على القواعد العامة الخاصة باللغة في حالة "السكون".

ومما يسترعي الانتباه، أن الكلام يحمل سمات فردية تنطبع بها طريقة الشخص وأداؤه ، وهي فروق "سمات" فردية، ينماز بها الفرد عن أقرانه من أبناء المجتمع، وإن كانوا جميعًا يشتركون في "اللغة" في حالة السكون، إلا أن هذه الفروق الفردية التي ينماز بها الكلام، لم يستطع اللغويون أن يسجلوها بشكل عام؛ لأن غرضهم ليس تحديد الفروق الفردية وتسجيلها "خاصة أنها لا تؤدي إلى تغيير المعنى، أو سمات لا تؤدي إلى فروق دلالية ظاهرة، بقدر تبيان الملامح الجوهرية العامة للغة. بيد أن

(•) تناول عدد من الباحثين التفريق بين اللغة والكلام في الدرس اللساني الحديث، خاصة د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص ٣٠ وما بعدها، و د. محمد يونس كيفية استعمال المصطلحين في الدرس اللساني الحديث، ابتداء بسوسير وكيف تطور المصطلحان خاصة لدى تشومسكي وبايك وغيرهم، ينظر محمد يونس: المعنى وظلال المعنى، ص ٧٠ وما بعدها.

(١) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ١٣٧ وما بعدها.

الذي يجب تسجيله، أنهم دونوا بعض الملاحظات على الكلام، خاصة إذا كان به بعض العيوب النطقية، على النحو الذي ورد لدى الأصمعي وتلميذه ثابت بن أبي ثابت في كتابيهما "خلق الإنسان" بشكل موسَّع وصريح، ولدى الخليل وسيبويه بشكل موجز.

وبناء على ذلك، فإن ثمة فروقًا تتمثل في أن اللغة: أنظمة مخزونة في أذهان الجماعة اللغوية، كما أنها ترتبط بقواعد صارمة، لا يسمح بالخروج عليها، في حين أن "الكلام" هو الواقع الفعلي لـــ"اللغة"، ومن هنا، فالاستعمال يفارق فيما يجب أن يكون عليه الفرد، وعلى هذا، فالاستعمال ينزع نحو الخروج عن تلك القواعد.

كما أن "اللغة" مصطلح يتسم بالعموم؛ لأنها لا تتوقف عند السمات الفردية، بل ترتبط بالاستعمالات العامة؛ بمعنى أن تركيزها على استعمالات اللغة، إلا أن "الكلام" يعكس الأنظمة اللغوية المخزونة في أذهان الجماعة اللغوية، ومن ثم، يتسم بالفردية من ناحية، وبالخروج على قواعد اللغة في حالة السكون، من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من هذا الخروج للكلام عن القواعد اللسانية (اللغوية)، والفردية، والنشاط "الاستعمال" التي يتسم بها الكلام، إلا أنه يظلّ مفهومًا وواضحًا في ذهن الجماعة اللغوية، ومن هنا، فاللغة "حالة السكون" في المقابل، غير قابلة للتحول والتغيير من حيث قواعدها، بيد أن النشاط "الكلام" يند عن هذه القواعد. ويبدو، كما هو واضح، أن اللغويين كانوا مدركين لهذه الفروق، حين حددوا فترة زمنية ومكانية لمن تؤخذ عنهم اللغة، ومن هنا، فقد كانوا مدركين أن اللغة في حالة الاستعمال "الكلام" تند عن اللغة في حالة السكون "القواعد".

والذي يمكن قوله، إن اللغة في حالة الاستعمال لها أحوال، ولا بد كذلك أن اللغويين في حالات جمع اللغة "روايتها"، كانوا يراعون أحوال المتكلمين والسياقات الاجتماعية وتباين المقامات، ويتمثل ذلك فيمن نـــأخذ عنهم، وماذا نأخذ منهم؟ ومن هنا، يمثل "الانتقاء" عنصرًا واضحًا يتبدى ذلك في قولهم لما سألوا الأعرابي: أتجر فلسطين؟ قال: إني إذًا لقوي، كما أن اللغة التي دونوها أيضًا منتقاة؛ خلافًا للهجات التي كانوا يحاولون تجنبها، كما كانوا يتجنبون عن الأخذ عن أهل المضر وعن أشخاص بعينهم.

فاللغويون نقلوا لغة في حالة الاستعمال، والكلام الذي يمثل اللغة، هو الكلام المنتقى الذي يتوافر فيه عنصر المكان "نجد والحجاز"، والزمان "الفترة المحددة بنهاية القرن الثاني الهجري في في الحواضر ونهاية القرن الرابع في البادية"، والأشخاص الذين ينقلون عنهم، وهنا يمثل الكلام الاستعمال، واللغة القواعد، وهذا يعني أنه لا بد من توفر عنصري الفصاحة والبلاغة، أو بتعبير تداولي، إن العناصر اللسانية التي يتم تدوينها من القبائل العربية، لا بدَّ أن يتوفر فيها عنصرا الفصاحة والبلاغة؛ بمعنى أنه لا بدَّ من تضافر العناصر اللغوية مع العناصر التداولية "المعاني، والبيان، والبديع" لنصل

إلى لغة عالية "أو لغة فصحى"، ومن ثم، يحافظون على اللغة المثالية من خلال تضافر العناصر اللغوية والعناصر البلاغية "التداولية"، التي تبدو بوضوح في اللغة النموذجية "العالية"، وهي التي جعلت القرآن الكريم يتسم بهذه السمة، وهي صفة الإعجاز القرآني.

٥ / ٠: جوانب أخرى من الانمياز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة(١):

لم أشأ أن أكتب عن الفروق الجوهرية بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، ولم يخطر في ذهني أبدًا، لكن شيئًا ألقي في روعي، ومن هنا، حاولت أن استبصر بتلك المفارقات والتمايزات بين هذين النوعين. وأستطيع الآن أن أفضي إلى بيان هذه الموائز فيما يلي من حديث.

٥ / ١ : النص الأدبي: الموقف الخارجي بين موقف قد انتهى، وقارئ يبدأ فك شفرته.

٥ / ٢ : المؤلف غير موجود وغير معروف للمتلقين، كما أن الاتصال يسير في اتجاه واحد، ويمكن تكرار النص المكتوب والعمل الأدبي.

٥ / ٣ : يبدأ التفاعل في النص الأدبي مستقلًا عن التفاعل العادي، وليس للخطاب الأدبي صلة بخطاب سابق، ولا ينتظر نشاطًا لاحقًا، خلافًا للكلام المنطوق.

٥ / ٤ : النص الأدبي يوجَّه إلى قراء غير معروفين، وعلى الرغم من ذلك، يشترك مع أشكال فرعية في الاتصال، خلافًا للكلام المنطوق.

٥ / ٥ : المحددات الزمانية والمكانية، لا تبدو بشكل مباشر في النص المكتوب، وإنما متضمنة في النص ذاته، بينما في النص المنطوق واضحة.

٥ / ٦ : إن صيغة الخطاب في العمل الأدبي، تميل إلى الجمع بين الصيغة المكتوبة والمنطوقة، بدرجات متفاوتة، حسب الخطاب ومؤلفه، كما هي الحال لدى نجيب محفوظ في رواياته.

٥/ ٧ : يقوم الباحث بدور بارز في كل ما يرمز له في النص، حيث يرجعها تحت ظروف معينة في عملية الاستقبال إلى الأسلوب.

٨/٥: إن صيغة الخطاب في العمل الأدبي متضمنة المعايير السبعة، التي أشار إليها كل من بوجراند ودرسلر، وبالتالي فهي ليست ظاهرة، ولكنها موجودة، ويعتمد استخلاصها على ثقافة القارئ.

٩/٥: اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، هي نقل اللغة من المجال السمعي "المنطوق" إلى المجال البصري "المكتوب".

وأضيف وجوهًا أخرى للمفارقة بينهما، فيما نستقبله من حديث في المطلب التالي:

١٠/٥: الحديث عن صيغ النص المكتوب؛ حديث عن زمن ماض "أيًا كان هذا الماضي"، أما الحديث عن النص المنطوق، فحديث ــ غالبًا ــ عن زمن آنٍ، أو عن صيغة آنية.

(١) اعتمدت في هذا الاستخلاص على ما أورده د. محمد العبد: اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، ص ٤١: ٤٦، و١٠٦: ١٢٠؛ على سبيل المثال، وقد ناقش في مواضع عدة الفروق الجوهرية بين اللغتين، مما كفاني مؤونة الإطالة.

٥/١١: الحديث عن النص المكتوب حديث لا يتفاعل معه القارئ (المحلل) إلا لمحاولة الفهم والتفسير، التي تعتمد على ثقافة المفسر، ويعتمد استخلاصه على قدرة مراعاة العناصر اللغوية والتداولية (غير اللغوية)، أما في النص المنطوق، فالمستمع قد يكون مشاركًا في الحوار بالسؤال أو الاستفسار عنه بمعلومة ما، ومن هنا، فالمعنى المقصود في النص المنطوق ــ غالبًا ــ ما يصل إلى المتلقي "المستمع" كاملًا.

٥/١٢: الحديث عن الزمن في النص المكتوب؛ حديث عن زمن ماض في لحظته الآنية، بينما الحديث عن النص المنطوق؛ حديث عن زمن في لحظته الآنية، وبين الاثنين مفارقة ظاهرة وواضحة.

٥/١٣: العناصر "المعايير السبعة" في النص المنطوق مباشرة وواضحة، في حين أنها في النص المكتوب متضمنة وغير مباشرة، ومن هنا، تحتاج إلى جهد من القارئ لاستخلاص الإفادة المرادة.

٥/١٤: المستمع (المتلقي) في النص المنطوق، قد يكون واحدًا أو أكثر، يشاركون في الكلام "بالحوار أو السؤال، أو التعليق ... إلخ" مما يؤدي إلى تقسيم الحوار في الكلام وتوضيح بعض جوانبه، إن احتاج الأمر إلى ذلك، ويكون ذلك أثناء الحوار.

أما في النص المكتوب، فيكون المتلقي (القارئ) واحدًا غالبًا، ويكون غرض قارئ النص التفسير، بخلاف المتلقي في الكلام المنطوق، كما أن أزمنة المتلقي "المستمع" في النص المنطوق، تكون حين الكلام، وترتبط بزمن محدد لا يتكرر، أو في لحظته الآنية، بينما القارئ في النص المكتوب في أزمنة متباينة ومتباعدة، مما يؤدي بدوره إلى اختلاف التفسير من حيث القراءة، واختلاف تفسير النصوص الشعرية من عصر إلى آخر.

٥/١٥: الزمن في النص المنطوق، يتوجه تبعًا للمتحدثين، سواء أكان المتلقي أم المتكلم، بناء على استراتيجيات النص، أما في النص المكتوب، فالكاتب وحده، هو الذي يوجه الزمن، تبعًا لتصوراته ورؤاه، ومن ثم، فهو في النص المكتوب يوجه من ناحية واحدة: ناحية المؤلف، خلافًا لما هو في النص المنطوق.

٥/١٦: اللغة المنطوقة تظهر من خلالها اللهجات الاجتماعية والفروق الطبقية والمستوى الاجتماعي غالبًا، والأداء الفردي الذي يميز فردًا عن آخر، خلافًا للغة المكتوبة.

ولعل هذا يوحي إليَّ أن التواصل، كما يكون بالمنطوق يكون بالمكتوب، وقد لاحظ هذا الجاحظ، حين أشار إلى أن جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء، لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة[١].

(١) الجاحظ: البيان والتبيين ١ / ٧٦.

إذ كان د. العبد يرى أن اللغة المنطوقة حوارية بطبعها؛ لأنها في جوهرها محادثة حوارية، والمحادثة الحوارية تبليغية بين شخصين على الأقل(١). غير أن د. العبد يرى أن المحادثة الحوارية تتخذ صورتين اثنتين هما: الديالوج والمونولوج، وتعني الصورة الأولى للحوار أو المخاطبة بين شخصين. أما الصورة الثانية، فهي أن يخاطب المرء نفسه، ومن أجل ذلك، فإن الديالوج يتميز بتغيير العلاقة بين المرسل والمستقبل، وهي علاقة ثنائية تتخذ هيئة: متكلم، مستمع، أو: كاتب، قارئ. إن الديالوج يتميز بالتبادل اللغوي. أما المونولوج، فإن المستقبل "وهو متخيل غالبًا" يبقى معه صامتًا؛ أي أن المونولوج يخلو من التبادل اللغوي، ولا تختلط الفروق بين الديالوج والمونولوج بالفروق بين "العالم المتحدث عنه" besprochene welt"أو "العالم المحكي erzaehlte"؛ ذلك أن وظيفة الديالوج – في الأكثر – هي التحادث، بينما تبدو وظيفة المونولوج – في الأكثر – وظيفة حكائية، بعبارة أخرى: فإن جوهر الديالوج هو تبادل الحديث، بينما يتجلى جوهر المونولج في السرد والحكاية(٢).

وإذا أردنا أن نفيد فيما يتعلق بوظيفة الديالوج والمونولوج، فإن عبارة د.العبد: أن الديالوج يفيد التحادث، تحتاج إلى إعادة نظر؛ لأنه عاد وذكر أن وظيفة المونولوج وظيفة حكائية، وعندي أن الوظيفتين تؤديان معنى واحدًا؛ لأن الديالوج، إذا كانت وظيفته التحادث، أو تبادل الحديثة، معنى هذا أنه لا يؤدي إفادة، إلا السرد والحكي فقط، بيد أن الذي لا يغيب عن بالنا، حتى وإن كانت وظيفة الديالوج التحادث والحكي، فإن هذه لا يمكن أن تكون وظيفة أساسية خاصة باللغة الحوارية "اللغة المنطوقة".

ومن هنا، إذا أردنا تصورًا فعليًا للفروق الدقيقة بين اللغتين، فإن التصور الذي ذهب إليه أستاذي (د. العبد)، يفرِّغ اللغة من وظيفتها الأساسية: التواصل، وإفادة خبر جديد، أيًا كان هذا الخبر، أو بعبارة أخرى: يمكن اعتبار أن للخبر وظائف، غير أنها بدرجات متفاوتة، فيما يسمى الخبر الأوليّ، أو فائدة الخبر، لازم الفائدة ... فإذا كانت وظيفة الديالوج التحادث، وهي عبارة، لا تفيد شيئًا غير تبادل الحديث، فإني – بناء على ما سبق بيانه – يمكن اعتبارها وظيفة فرعية، وإذا شئنا الدقة، اعتبرنا للديالوج وظيفيتين أساسيتين، الأولى: التحادث، أو بتعبير آخر: تبادل أطراف الحديث، غير أن هذا لا يمنع أن التحادث أو تبادل الحديث، يقودنا إلى الوظيفة الثانية والأساسية إفادة غرض من هذا التحادث أو تبادل الحديث، ولا بد أن هذا التحادث يفيد غرضًا إنجازيًا من وراء كل هذا حينًا. ومن جهة أخرى، فإن ما تصوره د. العبد لوظيفتي الديالوج والمونولوج، يسوِّي بينهما، على الرغم من الاختلاف بين النوعين، الذي أشار إليه ضمنًا. إن هذه التسوية الظاهرة بين وظيفة نوعي المحادثة، يمكن أن نشير إليها على أنها تسوية بين الإفادة "الغرض الإنجازي" لكلا النوعين، على الرغم مما يبدو بينهما من

(١) د. محمد العبد: اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، ص ٨٤، وقد ذكر أن اللغة الحوارية تحدث في وقت واحد بين المتحاورين، وفي مكان واحد ... إلخ، غير أن هذا الشرط يزول مع المحادثة عبر الهاتف، فالمكان مختلف، بعيدًا كان أو قريبًا.
(٢) السابق، ص ٨٤، ٨٥.

فروق. وعلى هذا يمكن اعتبارهما متكاملين، على الرغم من التباين، وأن قصد كل منهما ينماز عن الآخر، على الرغم من أن هدفهما العام الاتصال.

صحيح المونولوج، المتحدث يفترض طرفًا آخر يبادله الحديث، بخلاف النوع الآخر الذي يوجد فيه مشاركون حقيقيون "على اختلافهم"، سوى أن الذي يجب ألا يغيب عن بالنا، أن المونولوج، وإن كان من طرف واحد، ولا يريد أن ينقل رسالة لآخرين، بناء على عدم وجود مشاركين فعليين في الحوار أصلًا، غير أنه، وإن كان القصد ألا يبلغ رسالة للآخرين، إلا أنه يعبر عما في نفسه، وفي هذا رسالة "اتصال" وإفادة للآخرين، وإن كانت بشكل غير مباشر.

غير أننا يمكن أن ننظر إلى فكرة اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، من جهة أخرى، غير ما ذكره العبد، الذي بصَّرني كثيرًا، بأن اللغة المكتوبة غالبًا ما تكون لغة مشتركة "فصحى"، في حين أن اللغة المنطوقة "الكلام" غالبًا ما تكون محلية "لهجة"، وبين الحالتين تمايز، وبطبيعة الحال، فإن اللغة المشتركة "الفصحى" تعلو وتسمو فوق اللغة المحلية "اللهجة"، بالإضافة إلى ما يلقاه النوع الأول من تقدير واحترام لدى أفراد الجماعة اللغوية.

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١ــ أحمد فؤاد الأهواني (دكتور): جون ديوي، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧.

٢ ــ أشرف عبد البديع (دكتور): الدرس النحوي النصي في كتب أعجاز القرآن الكريم، الناشر دار فرحة للنشر والتوزيع، المنيا، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.

٣ ــ أَميل بربيه: اتجاهات الفلسفة المعاصرة، تر. د. محمود قاسم، مراجعة د. محمد القصاص. الألف كتاب"١٠"، بإشراف إدارة الثقافة العامة، بوزارة التربية والعليم بمصر، منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، د.ت.

٤ ــ برتراند راسل: تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الثالث، الفلسفة الحديثة، ترجمة محمد فتحي الشنيطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

٤ ــ جون سيرل: اللغة والعقل والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، ترجمة سعيد الغانمي، الدار العربية ناشرون، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٥ ــ الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية: ١١ / ١٩٩٢، رقم النشر: ٤.١٠.٣٣٩.

٦ ــ خالد محمود جمعة (دكتور): نظرية النص بين النظرية والتطبيق، علامات في النقد، العدد ٤٩، ١٤٢٤، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ص ٥٠٦ ــ ٥٤١.

٧ــ الذرائعية (البرجماتية): مقال من على النت، غير منسوب لأحد:
http://www.saaid.net/feraq/mthahb/98.ht

٨ــ سامية بن يامنة: الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية، دراسات أدبية، مجلة فصلية حكمة، تصدر عن مركز البصيرة، لبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد الأول، ماي،٢٠٠٨، جمادي الأولى، ١٤٢٩، الجزائر.

٩ــ سعد مصلوح (دكتور): نحو أجرومية للنص الشعري، ضمن كتاب: البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، آفاق جديدة، ص ٢١٥: ٢٧٤، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت،٢٠٠٣.

١٠ــ سعيد حسن بحيري (دكتور): اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص، مجلة علامات في النقد، ج ٣٨، م ١٠، رمضان، ديسمبر،١٤٢١هــ، ٢٠٠٠.

١١ ــ السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، الجزء الأول، شرح وتعليق محمد جدا المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٢.

١٢ــ صبحي إبراهيم الفقي (دكتور): مصطلح المعنى في كتاب سيبويه، مجلة علوم اللغة، المجلد ٩، العدد ٣، ص ٢٦٥ : ٣١٢، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٣ــ طه عبد الرحمن (دكتور):

ــ تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، د.ت.

ــ في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧.

ــ اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

١٤ــ عزمي إسلام (دكتور): لدفيج فتجنشتين، دار المعارف، مصر "ضمن سلسلة نوابغ الفكر الغربي: ١٩" ، د.ت.

١٥ ــ ــ علاء إسماعيل الحمزاوي (دكتور): ملامح تخاطبية عند الأصوليين، على موقع (صيد الفوائد) على الرابط التالي: http://www.saaid.net/arabic/176.htm

١٦ــ محمد العبد (دكتور): اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، بحث في النظرية، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، لطبعة الأولى، ١٩٩١.

١٧ــ محمد محمد يونس (دكتور):

ــ علم التخاطب الإسلامي،؛ دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

ــ مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

ــ وصف اللغة العربية دلاليًا، في ضوء مفهوم الدلالة المركزية "دراسة حول المعنى ظلال المعنى"، منشورات جامعة الفاتح، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٣.

ــ مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

١٨ــ محمود أحمد نحلة (دكتور): آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

١٩ــ مسعود صحراوي (دكتور): الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، ص ص ٢٥ : ٦٢، ضمن كتاب: التداوليات، علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب لحديث، ربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Beaugrande R. De/ Dressler W: Einfeuhrung in die Textliguistik, Niemeyer, Tubingen, 1981.

2- Hans Vater : Einfuhrung in die Textlinguistik, Struktur, Thema und Referenz in Texten. Wilhelm, 1993.